



## الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ٩

الخميس، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد شهيد ..... (ملديف)

وتدين سان مارينو العدوان الروسي على أوكرانيا وتشعر بقلق عميق إزاء النزاع الدائر وما يترتب على ذلك من أزمة إنسانية. وسان مارينو من مقدمي مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا". والهجوم العسكري المستمر، الذي ما فتئ للأسف يتصاعد، قد تسبب بالفعل في إصابة أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني، بمن فيهم النساء والأطفال. إن معاناة المدنيين تتزايد بسرعة عالية. ووفقا للبيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يبلغ عدد المشردين داخليا، مقترنا بعدد الذين فروا إلى بلدان أخرى، أكثر من ١٠ ملايين شخص - أي ما يقرب من ربع سكان أوكرانيا. ولا يزال هذا العدد في ازدياد.

وتدين سان مارينو بشدة الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين، بما في ذلك من خلال القصف العشوائي والغارات الجوية واستخدام الأجهزة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. والقانون الدولي الإنساني في هذا المجال واضح. يجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وندعو الطرفين إلى احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وندين بشدة الهجمات على المدنيين والهيكل الأساسية

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

مشروعا القرارين (A/ES 11/L.2 و A/ES 11/L.3)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سنستمع عصر اليوم إلى

المتكلمين المتبقين في القائمة التي رُحلت من الجلسة العامة الثامنة المعقودة أمس (انظر A/ES-11/PV.8).

السيد بيليفي (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية

سان مارينو البيان الذي أدلى به أمس (انظر A/ES-11/PV.7) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وسأضيف الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-29870 (A)



من مواطني سان مارينو والكيانات العامة والخاصة. وساهم مواطنو سان مارينو أيضا في جمع المعدات الطبية التي سيتم التبرع بها لأوكرانيا.

وتشعر جمهورية سان مارينو بالمأساة التي يتعين على الناس الذين يتعرضون للهجوم أن يتحملوها. إننا نتفهم تداعيات الحرب المستمرة التي لا تطاق. ونرى تدمير المباني والمنازل ومدن بأكملها. كل ذلك يجب أن يتوقف. ولا تزال سان مارينو تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. إننا لا نقبل ولن نقبل أبدا استخدام الأسلحة لتسوية المنازعات التي يجب حله عن طريق القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوساطة السياسية. ولن نجد حلا دائما وسلميا لهذه الأزمة التي تؤدي بشدة جميع الشعوب والأمم التي تؤمن بإيمان راسخا بقيم السلام إلا من خلال الحوار السياسي. ونشجع جميع الأطراف على إعادة الالتزام بالمفاوضات الدبلوماسية. وهذا هو الطريق الوحيد لوقف هذه المأساة والسبيل الوحيد للمضي قدما.

**السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن حكومة كمبوديا الملكية، أود أن تقدم بخالص التعازي لشعب الولايات المتحدة وحكومتها بوفاة وزيرة الخارجية الأسبق مادلين أولبرايت. تغمدها الله برحمته.

ويساور كمبوديا قلق بالغ إزاء تزايد خطورة الحالة والعواقب الإنسانية المتفاقمة للأعمال القتالية العسكرية الجارية في أوكرانيا، بما في ذلك الخسائر في صفوف المدنيين، وتشريد الأشخاص، وتزايد تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة لها. ويدعو مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي تنظر فيه الجمعية العامة، الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى معالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. وفي ظل هذه الحالة العصبية، من الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف للإغاثة الإنسانية إمكانية الوصول الآمن والكامل إلى المحتاجين إليها في أوكرانيا وحولها. ويجب ألا تستهدف الهجمات المدنيين أو البنية التحتية المدنية. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. ونكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان له أثر مدمر وعشوائي على المدنيين، مما يعرض الأطفال للخطر على وجه الخصوص.

ومع استمرار الأعمال العدائية، لا يزال العديد من الناس عالقين في مناطق النزاع المتصاعد، وبسبب تعطل الخدمات الأساسية لا يستطيعون تلبية حتى احتياجاتهم الأساسية. ويعاني المدنيون من ظروف مروعة، ويعيشون تحت الأرض دون ماء أو طعام أو تدفئة أو كهرباء أو دواء منذ أسابيع. ونشدد على أهمية حماية الممرات الإنسانية لتمكين المرور الآمن للمدنيين الفارين من ديارهم بحثا عن السلامة والأمن. ونطالب أيضا بحماية الجهات الفاعلة الإنسانية التي تخاطر بحياتها لتقديم مساعداتها وخدماتها الأساسية للسكان، وبخاصة أضعف الأفراد، مثل النساء والفتيات والمسنين والمعوقين والأشخاص الذين يعانون من حالات طبية خطيرة. ويساورنا قلق بالغ إزاء حالة تلك الفئات السكانية الضعيفة. وتحتاج النساء والفتيات إلى اهتمامنا الفوري، لأن هناك احتمالا كبيرا أن يقعن ضحايا للعنف والاستغلال في هذه الظروف.

وتقف سان مارينو متضامنة تضامنا قويا مع شعب أوكرانيا وتطلب إلى جميع الأطراف المشاركة في الأعمال القتالية أن تضع الضرورات الإنسانية في المقام الأول. ونحن على استعداد للمساهمة في التخفيف من حدة هذه الحالة الإنسانية الطارئة ومعالجة مستويات النزوح غير المسبوقة. ومنذ بداية النزاع، رحبت سان مارينو بما يقرب من ٣٠٠ لاجئ من أوكرانيا، وتعمل حكومة بلدنا، إلى جانب المجتمع المدني والكيانات الخاصة والاتحادات الرياضية، على تيسير إدماج وشمول هؤلاء اللاجئين، ومعظمهم من النساء والأطفال، في أراضيها. وقدمت الحكومة إعانة مالية تمكن الأسر التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين في سان مارينو من الحصول على نفقاتها الأساسية. كما بدأنا في جمع التبرعات بهدف التمويل الجزئي للأنشطة اللازمة لتمكين إقامة مستدامة في بلدنا. وقد تلقى الصندوق بالفعل مساهمات سخية

شخص على مغادرة منازلهم بحثا عن السلامة والأمن، ووجد ٣,٥ ملايين منهم ملجأ في البلدان المجاورة. ويدين بلدي بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في أوكرانيا. وندعو إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني فضلا عن احترام الأحكام القانونية التي تنظمه، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧.

وتدعو كوت ديفوار أيضا إلى كفالة أمن وسلامة المدنيين في تنفيذ العمليات العسكرية واحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيلة، على النحو الذي يوصي به القانون الدولي الإنساني. ونحث كذلك على حماية المدنيين الفارين من العنف وتيسير وصول المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في أوكرانيا والبلدان المجاورة. وهذه أيضا لحظة لكي يكرر وفد بلدي دعوته إلى معاملة عادلة وغير تمييزية لجميع المتضررين من هذه الأزمة، بمن فيهم الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي.

ويرحب بلدي بتعبئة المجتمع الدولي وتضامنه دعما لآلاف الأشخاص المتضررين من هذا النزاع. ونردد نداءات الأمين العام المستمرة لتمويل خطة طوارئ لاستجابة إنسانية قوية في أوكرانيا، فضلا عن الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين في أوكرانيا والبلدان المجاورة. وأخيرا، تحث كوت ديفوار على الوقف الفوري للأعمال القتالية، بغية إعطاء السلام فرصة من خلال الحوار والدبلوماسية.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد أثارت التطورات الحالية في أوكرانيا قلقا واسع النطاق في أوساط المجتمع الدولي، وهي أمور لا ترغب الصين في رؤيتها. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، يتمثل موقف الصين الثابت في أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. وينبغي التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ندعم جميع الجهود المؤدية إلى حل سلمي للأزمة.

ودعا وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في بيانهم بشأن أوكرانيا الصادر في ٣ آذار/مارس، إلى وقف إطلاق النار أو الهدنة ومواصلة الحوار السياسي الرامي إلى تحقيق سلام مستدام في أوكرانيا. وشددوا على أهمية وقف إطلاق النار في تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات لمعالجة الأزمة الحالية وتجنب تفاقم معاناة الأبرياء.

وكمبوديا، بوصفها دولة صديقة لكل من روسيا وأوكرانيا فإنها تشجعهما على حل نزاعهما من خلال الدبلوماسية والحوار والوسائل السلمية الأخرى من أجل إنهاء الأزمة الإنسانية وتحقيق سلام طويل الأمد بين البلدين. وقد شاركت كمبوديا في تقديم مشروع القرار وستصوت مؤيدة له.

**السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** على غرار الآخرين الذين سبقوني بالتكلم، أود أن أقدم بخالص تعازي وفد بلدي إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها بوفاة السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأسبق وسفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلدي أيضا باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة هناك.

وتؤكد كوت ديفوار من جديد التزامها باحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها واستقلالها وبالتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن نحترم النصوص التي تنظم حياتنا المشتركة والتي أيدناها بحرية. ولهذا السبب لا يزال بلدي يشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف الذي يواصل للأسف التسبب بأضرار جسيمة، مع وقوع أعداد كبيرة من الضحايا وتدمير هائل للهياكل الأساسية الحيوية، مما يجعل من الملح جدا التنفيذ الفوري للقرار دإط-١١/١ المؤرخ ٢ آذار/مارس، الذي اعتمده في تصويت ديمقراطي.

ووفقا للأرقام الصادرة مؤخرا عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أجبر أكثر من ١٠ ملايين

وحدة الدول الأعضاء وزيادة فتح الباب أمام الحوار والتفاوض والتوصل إلى حل دبلوماسي. ولذلك، انضمت الصين إلى مقدمي مشروع قرار جنوب أفريقيا.

يواجه العالم اليوم العديد من التحديات الخطيرة. إن عامل انتشار الأزمة الأوكرانية له تداعيات عالمية. إذ لم يخرج العالم بعد من ظلال مرض فيروس كورونا. ضرب التنفيذ الواسع النطاق للجزاءات الشاملة وغير التمييزية، وسيستمر في، الاقتصاد والتجارة والمالية والطاقة والغذاء وسلاسل التوريد الصناعية على الصعيد العالمي، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على الحياة الطبيعية للناس في كل مكان ويفاقم مشاكل الاقتصاد العالمي الذي يعاني أصلاً. والبلدان النامية، التي تشكل غالبية في جميع أنحاء العالم، ليست أطرافاً في هذا النزاع. وينبغي ألا تتجر إلى هذه التوترات أو تضطر إلى المعاناة من عواقب النزاعات الجيوسياسية والصراعات الكبرى على السلطة. ولا يمكن أن تكون الجزاءات واستخدام القوة الخيارين الوحيدين للتعامل مع القضايا الدولية والإقليمية الساخنة. وفي مواجهة الحالات المعقدة، يحق لجميع البلدان اتخاذ قرارات مستقلة وحرّة بشأن سياساتها الخارجية. وينبغي للبلدان المعنية ألا تعتمد نهجاً تبسيطية تقتصر على الصديق أو العدو، الأسود أو الأبيض، ولا ينبغي لها أن تجبر أي بلد على اختيار أحد الجانبين. واحترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية قاعدة أساسية من قواعد العلاقات الدولية وتتنطبق على جميع البلدان في جميع الحالات. وينبغي ألا تكون هناك استثناءات في هذا الصدد، ناهيك عن الكيل بمكيالين.

الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في أوكرانيا. وتناشد الصين المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أن يتعقل ويعزز التضامن ويعمل بلا كلل لتحقيق وقف لإطلاق النار والسلام. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في تيسير محادثات السلام.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** يشارك وفد باكستان الوفود الأخرى في التقدم بالتعازي لشعب الولايات المتحدة وحكومتها بالوفاة المحزنة لوزيرة الخارجية الأسبق مادلين أولبرايت. لقد كانت

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا تزداد خطورة. والخسائر في صفوف المدنيين والتشريد الجماعي الناجم عن النزاع أمر مؤسف جداً. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً الآن في حث الأطراف على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وتجنب وقوع المزيد من الضحايا المدنيين، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار من خلال المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بهدف خاص هو منع حدوث أزمة إنسانية أكبر. وتولي الصين أهمية كبيرة للمسألة الإنسانية في أوكرانيا. وقد طرحنا مبادرة من ست نقاط في ذلك الصدد، وسلمنا بالفعل عدة شحنات من المعونة الإنسانية إلى جمعية الصليب الأحمر الأوكراني. ونرحب بأي مبادرات وتدابير يمكن أن تساعد على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا أو حلها. ونقطة الانطلاق الأساسية للصين هي أننا نحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على التركيز على أهمية الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وندعو الأطراف المعنية إلى تعزيز تنسيقها بشأن المسائل الإنسانية من أجل توفير الحماية الفعالة للمدنيين وسلامتهم، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، وتيسير إجلاء الأشخاص وعمليات الإغاثة الإنسانية. ونؤيد أيضاً الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة في تنفيذها النشط لعمليات الإغاثة.

وبالنظر إلى الحالة فيما يتعلق بالمسألة الإنسانية في أوكرانيا، ينبغي التقيد الصارم بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة المنصوص عليها في القرار ١٨٢/٤٦ وعدم تسييس المسائل الإنسانية. وتتفق الصين مع الغرض من مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي اقترحه فرنسا والمكسيك وبلدان أخرى، وتقدر الجهود التي تبذلها البلدان المعنية لتعزيز توافق الآراء. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن بعض أجزاء مشروع القرار تتجاوز نطاق الاعتبارات الإنسانية. وهناك مسائل بالغة التعقيد ولا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات السياسية بين الأطراف المعنية. ويركز مشروع القرار A/ES-11/L.3، الذي اقترحه جنوب أفريقيا، على المسائل الإنسانية ويعالج العديد من الجوانب المهمة للحالة في أوكرانيا، وبينما نشدد على أن وقف الأعمال القتالية خطوة حاسمة نحو تحسين الحالة الإنسانية، نعتقد أنه في ظل الظروف المعقدة الراهنة، فإن مشروع قرار جنوب أفريقيا أكثر ملاءمة لتعزيز

المتأخرة من مداولتنا، نأمل أن نتمكن من التوصل إلى نتيجة متفق عليها يمكن أن تيسر تعزيز المساعدة الإنسانية للمدنيين في أوكرانيا وللاجئين والمشردين، بمن فيهم الرعايا الأجانب والطلاب، على أساس المبادئ الإنسانية ودون تمييز. وينبغي ألا تعوق الاعتبارات السياسية هذه النتيجة. ولن تسفر النتيجة المنقسمة في الجمعية العامة عن النتائج الإنسانية التي نرغب فيها جميعاً.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد ميانمار أن يتقدم بأحر تعازيه لشعب الولايات المتحدة وحكومتها بوفاة السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأسبق والممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. تغمدها الله برحمته.

وأود أن أشكر الرئيس على الدعوة عقد هذه الجلسة. وقد شاركت ميانمار في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، بشأن "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، الذي عرضه البلد، المعني الأول بالموضوع، أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.7)، وستصوت مؤيدة له. ونقدر دائماً موقف البلد المعني أولاً وقبل كل شيء ونحترم أصوات شعبه.

وبينما لا يزال الأوكرانيون يواجهون الحالة الكارثية الناجمة عن العدوان وهجماته العشوائية وغير المتناسبة، فإن تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المحتاجين أمر بالغ الأهمية. وأي معاناة لا داعي لها لأي شخص، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، يجب أن تنتهي تماماً وعلى الفور. ومن الحيوي كفالة حماية جميع المدنيين، إلى جانب العاملين في المجال الإنساني والطبي، والصحفيين، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمين العام ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية فضلاً عن المعونة والحماية للاجئين. ونرحب أيضاً بتعيين الأمين العام منسقا للأمم المتحدة بشأن الأزمة في أوكرانيا.

وننشاطر تماماً معاناة شعب أوكرانيا ونتضامن معه بقوة. فشعب ميانمار يعاني من مأس وأزمات إنسانية مماثلة من صنع الإنسان

دبلوماسية بارزة ساهمت في تعددية الأطراف، ونظام ما بعد الحرب الباردة، والنهوض بحقوق المرأة.

بالأمس أصدرت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي إعلان إسلام أباد، الذي ذكر فيه الوزراء ما يلي فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا.

"نعرّب عن قلقنا العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا. ونؤكد مجدداً الدعم المطلق للتطبيق العالمي والمتسق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم استخدام القوة، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين وبنائهما، وكفالة الأمن المتساوي لجميع الدول واحترام القانون الدولي الإنساني.

"وإذ تداولنا بشأن النزاع الدائر بين روسيا وأوكرانيا خلال انعقاد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، فإننا ندعو إلى الوقف الفوري للعمليات القتالية لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح وكفالة عدم تفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. ونشدد على الحاجة إلى توفير معابر إنسانية لكفالة التنقل الآمن للمدنيين من المناطق التي ينشط فيها النزاع وتوفير الإمدادات الإنسانية. ونحث كلا الجانبين على الدخول في حوار هادف بغية إيجاد حل للنزاع الحالي. ونعرب عن استعداد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم وتيسير عملية الحوار بين جميع الأطراف، إذا طلب منها ذلك."

وتقدر باكستان مختلف الجهود التي تبذلها بعض البلدان لتيسير إنهاء هذه الحرب وتشجيع التوصل إلى حل تفاوضي. ويشمل ذلك تركيا والصين. وقد دعمت باكستان تلك الجهود وأسهمت فيها في حدود قدراتها. ونقدر أيضاً المساعي التي تبذلها في الأمم المتحدة جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمكسيك وغيرها من الدول للاتفاق على مشروع قرار لتوفير المساعدة الإنسانية الكافية والسريعة للأشخاص المتضررين بشدة من النزاع في أوكرانيا. وحتى في هذه المرحلة

ونعلم الآن مدى خطورة الحالة الإنسانية في أوكرانيا. لقد قتل وجرح عشرات المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، والحالة ليست فقط لا تتحسن، بل إنها تتفاقم كل ساعة. إننا نشهد أمام أعيننا التدمير المتعمد لمدن بأكملها. ما يحدث في ماريوبول الآن يخبرنا بكل ما نحتاج إلى معرفته عن هذه الحرب العدوانية القاسية جدا. وتقرض روسيا حصارا على تلك المدينة وعلى غيرها، وعلى سكانها، وتصفى المستشفيات والمدارس وتهدم مجمعات سكنية بأكملها. وقتلت أمهات حوامل وأطفال وموظفون طبيون في مستشفى للأطفال وجناح للولادة في هجوم مروع جدا وقع في ٩ آذار/مارس. وهذا جزء من اتجاه مروع. وفي غضون ٢٥ يوما فقط، تحققت الأمم المتحدة من ٥٢ هجوما على مراكز الرعاية الصحية في أوكرانيا. ومن المفترض أن يحظى العاملون في المجال الطبي والمرافق الطبية بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تتوقف تلك الهجمات، وجميع الهجمات على المدنيين والمناطق المدنية. لا يوجد مبرر لها، ولا يوجد شيء "خاص" حول العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. إنها موجهة ضد مدن بأكملها، وضد منازل الناس. ولكن علينا أيضا أن نتذكر أن هذا النزاع، على غرار أي نزاع مسلح، ينشئ على الفور التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني على جميع الأطراف المعنية. وهذه القوانين مصممة لحماية المدنيين، والحد من المعاناة، وكفالة حصول المحتاجين إلى المعونة عليها. ولا يمكن الاختيار من بين تلك الالتزامات أو المساومة عليها. إنها تنطبق على روسيا، وتنطبق على أوكرانيا. ويجب تنفيذها.

وتفخر كندا بالانضمام إلى أكثر من ٨٠ بلدا في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، المعروض علينا. ونؤكد ذلك من خلال المطالبة بالامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والنداء من أجل وصول المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وإذا أقر مشروع القرار فلن يكون هناك تأخير في تقديم المساعدة الإنسانية ولن يكون هناك انقسام بشأنها أيضا.

فقد أجبر أكثر من ١٠ ملايين أوكراني على الفرار من منازلهم - ١٠ ملايين. ولنفكر في هذا الرقم لمدة دقيقة. عشرة ملايين شخص

نتيجة لفظائع جيشنا وجرائمه ضد الإنسانية وهجماته العشوائية وغير المتناسبة ضد شعبه. ووفقا للأمم المتحدة، لا يزال ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠٠ نازح حتى الآن في ميانمار ويحتاج ٦,٢ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية بسبب الهجمات العشوائية التي يشنها الجيش في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، يواجه شعبنا انعدام الأمن الغذائي.

ولذلك، تود ميانمار أن تكرر نداءها من أجل الوقف الفوري والكامل للأعمال القتالية والهجمات في أوكرانيا. وندعو إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية وتوفير المساعدة الإنسانية للجميع في أوكرانيا وحولها. ونحث المجتمع الدولي أيضا على تقديم مساعدة إنسانية شفافة وشاملة للمحتاجين في ميانمار ومساعدة شعب ميانمار في جهودنا الرامية إلى إنهاء هذه الفظائع العسكرية والديكتاتورية العسكرية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. إن إنقاذ الأرواح مهمة نبيلة لنا جميعا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة اليوم. وأود، على غرار كثيرين غيري، أن أتقدم بخالص تعازي حكومة كندا، ووفد بلدا، والعديد منا شخصيا بفقدان السيدة مادلين أولبرايت. لقد كانت حقا موظفة عامة بارزة وقائدة عظيمة بالنسبة للولايات المتحدة. لقد كانت صديقة مميزة لكندا، بل ولوزيرة خارجيتها، التي كانت في منصبها عندما كانت وزيرة للخارجية. وسنفتقد حضورها على المسرح العالمي. إنها خسارة لنا جميعا.

وهذا الآن وقت حاسم بالنسبة للأمم المتحدة. إذ يواصل الاتحاد الروسي غزوه غير المشروع لأوكرانيا في عمل عدواني غير مبرر ضد جارتها. ولم تعرب روسيا حتى الآن عن أي أسف، وواصلت عدوانها بلا هوادة منذ أن اجتمعنا آخر مرة لإدانة أعمالها بوصفها انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة. وفي الأيام القليلة الماضية، أمرت محكمة العدل الدولية أيضا روسيا بتعليق عملياتها العسكرية في أوكرانيا على الفور. ومع ذلك، فإن روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، وأحد منشئي عملية نورمبرغ وأحد الموقعين على إنشاء محكمة العدل الدولية واتفاقيات جنيف، تواصل عملها كما لو أنه لا يوجد قانون ولا توجد قواعد تنطبق عليها.

وفي أول قرار اتخذته الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة (القرار دإط-١١/١)، أعربت عن أسفها لأعمال روسيا بوصفها انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن حرب روسيا ليست ضد أوكرانيا فحسب. يجب أن نتذكر ذلك. أوكرانيا ليست الضحية الوحيدة لهذه الحرب. إنها تتعارض مع المبادئ والالتزامات التي قطعناها على أنفسنا جماعيا عندما وقعنا على الميثاق. إنها حرب ضد السلام والتقدم وحرية الأمم والشعوب في اختيار مصيرها. فنحن أمة متحدة، ولسنا إمبراطوريات متحاربة.

هذه حرب لا يستطيع الرئيس بوتين الفوز بها. ويجدر بنا أن نكرر أن هذه حرب لا يستطيع أن يفوز بها. لقد حالت روسيا دون قيام مجلس الأمن بواجبه الأساسي في حماية السلم والأمن الدوليين. ومن خلال التهديد باستخدام حق النقض، منع المجلس أيضا من اتخاذ قرار إنساني. ولذلك، فإن الأمر متروك مرة أخرى للجمعية العامة للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة وميثاقها بدور مركزي. ونرى أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يستحق تأييد جميع البلدان. وتحت كندا الجميع على دعمه.

لقد استمعنا بعناية فائقة، في الجمعية العامة وفي محادثتنا، إلى الشواغل التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد طلب منا معالجة المخاوف بشأن الآثار المترتبة على أقل البلدان نموا، والتمييز ضد أي لاجئين فارين من أوكرانيا، وسلامة الطلاب الأجانب، والأمن الغذائي، والحاجة إلى التمويل الكامل لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢. ومشروع القرار المقدم اليوم يفعل ذلك بالضبط، بالإضافة إلى المطالبة بحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق.

لقد كان هناك اقتراح - وقد سمعناه مرة أخرى اليوم - بأن القرار الإنساني ينبغي ألا يقول أي شيء عن سبب الأزمة أو ينسب المسؤولية إلى أي طرف بعينه. ومع الاحترام الكبير، سيدي الرئيس، نختلف مع

نزحوا قسرا على يد الجيش الروسي في أوكرانيا في أربعة أسابيع. وهذا أكثر من عدد سكان ما يزيد على ١٠٠ دولة منفردة ممثلة في هذه الجمعية. عشرة ملايين شخص نزحوا في أربعة أسابيع. ومن بين هؤلاء، هناك ثلاثة ملايين لاجئ فروا من أوكرانيا منذ بداية هذه الحرب. وهذا يخلق ضغطا هائلا على البلدان المجاورة - وهذا ليس من قبيل الصدفة أيضا. ويضيف دون داع إلى الأعداد القياسية بالفعل من اللاجئين والنازحين على مستوى العالم الذين فروا من أفغانستان وفنزويلا ومنطقة الساحل وسورية وميانمار والعديد من النزاعات الأخرى. وبينما نركز اليوم على أوكرانيا، لا يمكننا أن نهمل تلك الحالات وغيرها. إذ تستحق الاحتياجات الإنسانية في كل مكان نفس القدر من الرعاية والاهتمام. وستواصل كندا الاستجابة لتلك الاحتياجات، تماما كما نستجيب للكارثة التي تتكشف في أوكرانيا.

من المهم أن نتذكر أن آثار هذه الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تدمر أوكرانيا بالطبع. وهذا ما يقصدون فعله. وهذا ما شرعت روسيا في القيام به - تدمير وتقويض الاقتصاد والهيكلة والشعب والمدن والإنسانية في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن هذه الآثار محسوسة أيضا خارج المنطقة، كما قال العديد من الناس. إنها محسوسة في أقل البلدان نموا ولدى السكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم. وهي تشمل ارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات سلسلة التوريد، ومسائل انعدام الأمن الغذائي، ونقص الأغذية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والمصاعب، وعدم الاستقرار، وسوء التغذية، والمجاعة، نعم، المجاعة. هذه هي عواقب الحرب التي اختارتها روسيا. وكان لهذه الحرب كل تلك الآثار. إنها تهدد التقدم الذي أحرزناه بشق الأنفس في مجال التنمية على مدى العقد الماضي، وتصرف انتباه العالم عن تعافيه من جائحة مرض فيروس كورونا، وتقوض الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(تكلم بالفرنسية)

ولكن لنكن واضحين. يمكن التخفيف من الآثار والأزمات، مهما كانت شدتها، غدا إذا أنهت روسيا حربها العدوانية. يجب على روسيا إنهاء هذه الحرب قبل حدوث المزيد من الضرر.

فلنبق أعيننا على النور ولنواجه الوقت المقبل بالمحبة والتضامن مع بعضنا البعض. على الرغم من اختلافاتنا، سنحقق ذلك. وسنعمل ذلك بأمانة وشجاعة وتضامن.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكري للممثل الدائم لكندا. ويمثل السيد راي أفضل عمليه حشد وإحماء يمكن للمرء أن يحصل عليه المرء هنا في الأمم المتحدة.

وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص تعازي النمسا ومواساتها للسيدة ليندا توماس - غرينفيلد ولزملائنا في الولايات المتحدة بوفاة وزيرة الخارجية الأسبق مادلين أولبرايت. لقد كانت مدافعة قوية عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونموذجاً يحتذى به لنا هنا في الأمم المتحدة وللعالم.

وأود أيضاً أن أؤكد للجمعية أن النمسا تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7).

إننا نجتمع اليوم للمرة الثانية هنا في الجمعية العامة لمناقشة العمل العدواني غير المبرر وغير القانوني وبدون استقزاز الذي شنته روسيا ضد أوكرانيا. ونفعل ذلك لمناقشة العواقب الإنسانية المدمرة للعدوان. وبفضل التقارير والإحاطات التي تقدمها الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لدينا صورة واضحة عن الحالة الإنسانية الرهيبة. يعاني الناس من أهوال تفوق التصور في مدن مثل ماريوبول وخاركيف وخيرسون. وذكر السيد راي الكثير. فالأطفال يعانون، وكذلك كبار السن والمرضى والمعوقون، وأولئك الذين يعيشون في مراكز الرعاية الصحية والمؤسسات ودور الأيتام. ونسمع تقارير عن هجمات على البنية التحتية المدنية بالأسلحة المتفجرة واستخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان. ونسمع عن قصف مرافق الرعاية الصحية والمدارس، وعن الجوع ونقص الأدوية. ونسمع عن أعمال تشكل جرائم حرب، جرائم حرب يجب أن ندينها جميعاً بأشد العبارات. إن القانون الدولي الإنساني ليس اختيارياً. ونصر على تنفيذه بصرامة من جانبنا جميعاً. لم أسمع صوتاً واحداً هنا يجادل بأن المعاناة في أوكرانيا ضرورية أو مبررة.

هذا الرأي. فهذه ليست كارثة طبيعية. إن أزمة إنسانية من هذا النوع ليست حدثاً عفويًا. ولم تحدث صدفة. حدثت لأن بلداً ما هاجم بلداً آخر عمداً وبدون استقزاز. إنها نتيجة مباشرة لقرار متعمد اتخذته الاتحاد الروسي بغزو أوكرانيا. ولقول ذلك بأبسط العبارات، لا يمكننا ألا نسمي الأشياء بمسمياتها. لا يمكننا أن نفعل ذلك. ولا يمكننا التظاهر بأن ذلك لم يحدث. ولا يمكننا أن ننحي ذلك ونقول إنه ليس ذا أهمية. وإذا لم نحدد هوية المعتدي ونصر على أن يفى بالتزامه بالاحترام الكامل للقانون الدولي والامتنال للأمر الملزم قانوناً الصادر عن محكمة العدل الدولية، فإنني أزعج أننا فشلنا في القيام بعملنا. ووقف إطلاق النار وانسحاب قوات الاحتلال ضروريان حتى نتمكن من اتخاذ الخطوات التالية.

(تكلم بالفرنسية)

لقد تأثر هنري دونان، المؤسس السويسري للصليب الأحمر الدولي، تأثراً عميقاً بالدمار البشري في ساحة المعركة في سولفيرينو لدرجة أنه دفعه إلى بدء عمله المثالي، مما أدى في نهاية المطاف إلى المبادئ التأسيسية للمساعدات الإنسانية والتزامات الجميع في وقت الحرب. يقال إن الكلمات الأخيرة التي قالها قبل وفاته كانت "أين الإنسانية؟" اليوم يجب أن نجيب، "نحن هنا".

(تكلم بالإنكليزية)

سنصوت اليوم مؤيدين لمشروع القرار هذا لهذا السبب، من أجل الإنسانية. وسوف نصوت مؤيدين للإنسانية، ليس باسم القدرة على حل جميع مشاكل العالم، لأننا لا نستطيع أن نفعل ذلك، بل لأنه يتعين علينا أن نتخذ خطوات تهدف إلى تحقيق السلام والحقيقة والعدالة والمصالحة. وأحياناً علينا أن نقول أشياء صعبة. ولا يمكننا أن نتجنب حقائق ووقائع هذه الحالة. وقد عبر الشاعر الكندي ليونارد كوهين عن الأمر بهذه الطريقة:

"انس عرضك المثالي

"هناك صدع، صدع في كل شيء

"هذه هي الطريقة التي يدخل بها الضوء".



الحرب هناك تهدد الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك أيضاً شواغل حقيقية جداً بشأن العواقب المحتملة للتداعيات النووية المحتملة الناجمة عن هجوم على المرافق النووية. ويجب احترام جميع المعايير الدولية في مجال الأمن النووي احتراماً كاملاً. ونؤيد جميع الجهود، ولا سيما جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرتها العام السيد رافائيل ماريانو غروسبي، لكفالة السلامة النووية حول المرافق النووية الأوكرانية. ويجب أن نستعيد على أفضل وجه ممكن من المؤتمر المقبل للأطراف المعني بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي علمنا بجد لتعزيزه.

نعم، يجب علينا جميعاً القيام بدورنا للمساعدة. لقد سمعنا عن العديد من الجهود والمبادرات الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ونشيد بها. وقد خصصت النمسا أكثر من ١٧,٥ مليون يورو لدعم مفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، ونشرنا فريقاً للأزمات في مولدوفا لتقديم دعم قنصلي إضافي ومساعدة إنسانية إلى جيران أوكرانيا المباشرين.

وعندما نفكر فيما يمكننا القيام به، لنكن أيضاً صريحين وواقعيين هنا في الجمعية. وعلى غرار السيد راي، أشعر بالحيرة عندما أسمع زملاء يجادلون بأنه ينبغي لنا أن نتجنب التسييس، أو أنه يتعين علينا تحقيق التوازن في النص، أو أننا بحاجة إلى لغة أكثر حيادية. هذا قرار إنساني من أجل الخير. يتعلق الأمر بالمعانة الإنسانية الناجمة عن الهجمات المسلحة وجرائم الحرب. كيف يمكن أن يتطلب ذلك التوازن واللغة المحايدة؟ هل ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيق المساواة بين الضحية والمعتدي؟ إن النمسا دولة محايدة. ولنا طرفاً في أي تحالفات عسكرية. إن حيادنا جزء لا يتجزأ من دستورنا. صدقوني، نحن على دراية بالحياد. بيد أن الحياد لا يعني حياد القيم. كما أنه لا يعني عدم تبني أي موقف عندما نواجه انتهاكات للقانون الدولي غير مبررة وبدون استقزاز. ونحن، شأننا شأن الدول المحايدة الأخرى، نتخذ موقفاً

في حين أن الظروف الإنسانية في ماريوبول وخاركيف وخيرسون تبدو خارج نطاق ما يمكن تخيله، إلا أنها للأسف مألوفة جداً بالنسبة للكثيرين. ففي أجزاء من الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا، يعاني المدنيون. وفي كثير من الحالات، تصرف مجلس الأمن. وحتى في الحالات الصعبة سياسياً، وجد المجلس حلولاً توفيقية، ولكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بأوكرانيا. وهنا، لم يتمكن مجلس الأمن من التصرف، وفشل في دوره كوصي على السلم والأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه عندما نبدأ مناقشة الاقتراح المتعلق بخطة السلام الجديدة في خطتنا المشتركة (A/75/982)، سيتعين التصدي لهذا المأزق. وحتى ذلك الحين، فإن الأمر متروك لنا هنا في الجمعية العامة لمعالجة الحالة في أوكرانيا. وبالنظر إلى المأساة على أرض الواقع، ينبغي أن يكون ذلك واضحاً تماماً. نحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار. يجب أن نتوقف الهجمات الروسية. ونحن بحاجة إلى إجلاء آمن ومأمون للمدنيين، بما في ذلك من خلال الممرات الإنسانية أو الممرات الآمنة. ونحن بحاجة إلى توفر إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني والمعونة. وكل تلك النقاط تنعكس في مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي سنعتمده قريباً وستؤيده النمسا. ونأمل أن تدعمه أيضاً معظم الدول الأعضاء الأخرى.

وهناك مشروع قرار ثانٍ طرُح (A/ES-11/L.3). وهذا حق لكل دولة، وهناك الكثير في مشروع القرار الثاني الذي تؤيده النمسا أيضاً. ومع ذلك، هناك إغفالات صارخة، ولدينا بالفعل مشروع قرار، قدمته أوكرانيا، يغطي جميع النقاط ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، من غير المعتاد أنه لم تجر أثناء عملية الصياغة مشاورات مع البلد الذي يتناوله مشروع القرار. ويحدوني الأمل في ألا يعرضه مقدموه للبت فيه قبل كفالة أن يحظى بموافقة البلد المعني. وهذا في نهاية المطاف مشروع قرار إنساني. ونتحد هنا لدعم الشعب الذي يعاني في أوكرانيا، وليس لاستعدادهم.

لقد سمعنا عن بعض تداعيات الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. هناك العديد من المخاوف. ولأن أوكرانيا هي سلة الخبز في العالم، فإن

ما يقرب من ٤ ملايين شخص على الفرار من البلد، وتسبب في النزوح الداخلي لما يصل إلى ٦ ملايين شخص. ونحن، بوصفنا كيانا مستقلا ومحايدا وذا سيادة يقدم المعونة الإنسانية العالمية في أكثر من ١٢٠ بلدا، قدمنا قدرا كبيرا من الدعم والمشورة والمساعدة المادية للشعب الأوكراني، ولا سيما خلال السنوات الثماني الماضية من النزاع. في هذه اللحظة، يعمل موظفونا حاليا في أوكرانيا وفي البلدان المجاورة، مع أكثر من ٥٠٠٠ موظف وعشرات الآلاف من المتطوعين.

إنهم يفعلون كل شيء ابتداء من تقديم الطعام والشراب الساخن إلى رعاية ضحايا الإصابات والحوادث، وتقديم الإسعافات الأولية والمساعدة الطبية والمشورة والدعم العاطفي وتأمين الإقامة في الأجلين القصير والطويل. وقد سافر إلى المنطقة متطوعون من مواقع بعيدة عن الحدود، وكثير منهم من بلدان أخرى، ويمثلون جماعات دينية ومجتمعية، حاملين معهم الإمدادات والمعدات الإنسانية، ومعرضين حياتهم للخطر في بعض الحالات. ويقوم ذراعنا المعني بالاستجابة للآزمات، منظمة مالتيسير الدولية، إلى جانب رابطاتنا الوطنية وفيلق الإغاثة التابع لنا، بتنسيق الأنشطة مع الوكالات الحكومية الإقليمية والمحلية، ولا سيما داخل ألمانيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، والنمسا؛ والتنسيق أيضا ومع منظمات المعونة الدولية مثل الصليب الأحمر ووسام القديس يوحنا، من بين جهات أخرى، ووكالات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

نشارك أيضا في برنامج دولي لجمع الأموال لضمان استمرار توفر ما يكفي من الموارد. ومع ذلك، فإن الحالة الإنسانية المريعة في أوكرانيا لا تزال تتدهور بسرعة، حيث تتعرض المناطق المكتظة بالسكان مثل مدينة ماريوبول للقصف المتواصل، مع ما يصاحب ذلك من مشاهد الدمار التي تذكرنا بالحرب العالمية الثانية. إن السكان المدنيين المتضررين، من النساء والأطفال إلى الصحفيين، والعاملين في المجال الإنساني والطبي، كلهم جديرون بالحق في السلامة، إلى جانب المرور الآمن والطوعي بدون عوائق. أولئك الذين استطاعوا الهرب من العنف

واضحا. نرفع صوتنا ضد انتهاكات القانون والقانون الإنساني وضد انتهاكات الميثاق. ونؤيد الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم. ونؤيد صياغة واضحة في مشروع قرارنا الإنساني - مشروع قرار أوكرانيا - لغة تميز بين الضحية والمعتدي. ولذلك، تحث النمسا الدول الأعضاء على التصويت مؤيدين لمشروع القرار الإنساني هذا لكي تظهر للعالم مرة أخرى أن الجمعية العامة تواصل حماية المدنيين، والدفاع عن سيادة القانون، والتمسك بالميثاق.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

**السيد بيريسفور - هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (تكلم بالإنكليزية):** يود نظام مالطة ذو السيادة المستقلة أن يتقدم بتعازيه لزملائنا في بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على فقدان السفيرة الأسبق ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. ومن الجدير بالذكر أنها كلاجئة نفسها، ينبغي تذكرها هنا وفي هذه اللحظة. كما نقدم تعازينا لزملائنا في بعثة جمهورية أيرلندا لدى الأمم المتحدة بوفاة السفير جيم كيللي. رمزنا الوطني هو صليب ثماني الرؤوس، يمثل التطويبات. وأحدها على وجه الخصوص هو ما يليق بتذكر هذين الدبلوماسيين والموظفين العموميين الموقرين - طوبى لصانعي السلام.

إن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة، بوصفه مراقبا دائما، وبالتالي لا يدلي بصوته اليوم، وإذ يشارك بروحه الإنسانية وإذ يضع في اعتباره آلام الشعب الأوكراني وكربه، يعرب عن تأييده للتركيز الإنساني في مشروع القرار قيد النظر اليوم. ويدين نظام مالطة ذو السيادة المستقلة أي شكل من أشكال العدوان غير المبرر ضد الدول ذات السيادة، ويساوره قلق عميق إزاء معاناة شعب أوكرانيا، ومعاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ومعاناة المرضى، ومعاناة المسنين التي لا تطاق. ونكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال القتالية ضد الأبرياء، وإلى تعزيز الغرض من خلال الحوار لإيجاد سبيل إلى السلام.

وقد تسبب القتال الحالي في أوكرانيا في مقتل عدد كبير جدا من المدنيين الأبرياء، ودمر البنية التحتية المدنية، وشتت العائلات، وأجبر

الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكر المتكلمين بأن التعليقات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الأزمة الإنسانية في أوكرانيا والبلدان المجاورة لها. ومن الحيوي ضمان أن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار يستجيب لهذه الأزمة الإنسانية ويؤكد المبادئ الإنسانية الدولية التي يجب على الأطراف الامتثال لها. ومعالجة الحالة الإنسانية ينبغي أن تكون أولويتنا العاجلة. ومما يؤسف له أنه بدلا من وضع الأزمة الإنسانية واستجابتنا في صميم مداولاتنا، توجي الانقسامات السياسية في هذه الجمعية بأن الاستجابة الإنسانية في أذهان بعض الوفود ربما تكون ثانوية بمقابل الأهداف الجغرافية السياسية. ولئن كان ينبغي لنا ألا نتجاهل السياق الذي أدى إلى نشوء هذه الأزمة أو أي انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ذلك ينبغي ألا يصرف انتباهنا أو يجعل أبصارنا تحيد عما يتعين علينا القيام به الآن. بوصفنا مجتمعا عالميا، ما ينبغي لنا أن نفعله، على جناح السرعة، هو إنهاء الحرب بالدعوة إلى وقف الأعمال القتالية، لأن تلك الخطوة الأولى في أي استجابة إنسانية شاملة، وستهيئ البيئة اللازمة لعملية سياسية يمكن أن تؤدي إلى سلام مستدام.

فلنكن واضحين. لا أحد يفوز في الحرب. الأبطال الحقيقيون هم الذين يعملون من أجل السلام. طوال العقود القليلة الماضية، ظل العالم يعاني من صراعات منهكة. وقد خالف العديد من تلك الحروب أحكام الميثاق والقانون الدولي. ومن الأمثلة على ذلك، الحرب المدمرة في العراق، حيث تفيد التقارير بأن أكثر من ٢,٤ مليون شخص لقوا حتفهم منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة أحد تلك الصراعات. وقد لقي العديد من المدنيين في جميع أنحاء العالم حتفهم أو أصبحوا مشردين. إن توضيح هذه النقطة في مناقشتنا للحالة الإنسانية في أوكرانيا ليس شكلا من أشكال النزعة الشائعة. بل إنه يؤكد أن العديد من البلدان وشعوبها تعاني من عواقب الحروب التي ليست من صنعها. ولم يكن لهم أي دور في بدء تلك الحروب أو إنهاؤها. وفي الواقع، يجب أن نوضح أنه

المتصاعد في وطنهم يقولون لمتطوعينا في الميدان إن كل ما يريدونه هو العودة إلى ديارهم في سلام وأمن واستئناف حياتهم، وإرسال أطفالهم إلى المدرسة، ورعاية أقاربهم المسنين وحيواناتهم الأليفة، والجلوس واستنشاق هواء الحرية والسلام. لكن ملايين آخرين ينتظرون داخل أوكرانيا في بيئة يسودها الترقب وعدم اليقين، بل حتى الإرهاب. إنهم سكان الريف، والعمال، والمزارعون، والفلاحون، وأولئك الذين تساعد جهودهم في إنتاج القمح في أوقات أفضل لإطعام الملايين من الجوعى في العالم. والآن هم أيضا يواجهون احتمال المجاعة. إنهم بحاجة إلى مساعدتنا، بينما ينتظر برنامج الأغذية العالمي والملايين في جميع أنحاء أفريقيا وفي دول أخرى من العالم بفارغ الصبر حلا يوفر قوت الحياة للجائعين.

إن اللاجئين والمشردين داخليا معرضون للخطر بوجه خاص، وتشعر منظمة فرسان مالطة بقلق شديد إزاء تزايد خطر العنف الجنسي، ولا سيما الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي لوحظ بالفعل من مواقع حدودية وأبلغت عنه العديد من المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومسؤولو الشرطة المحلية. ولحد من خطر الاتجار بالبشر، يجب تقديم المساعدة الفعالة والحماية، والمشورة الواضحة للاجئين بدون تمييز. وينبغي توفير التدريب الكافي لأولئك الذين يقدمون المشورة والمساعدة حتى لا تقع هؤلاء النساء والأطفال والشباب الضعفاء ضحايا لتلك الآفة. ونباشد جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة المساعدة في حماية جميع اللاجئين والمشردين داخليا والمحتاجين، داخل أوكرانيا وخارجها. ونطلب من مجتمع الأمم المتحدة التعاطف مع الأبرياء.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم

الأخير بشأن هذا البند.

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرارين A/ES-11/L.2 و A/ES-11/L.3، أدعو الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت أو الموقف، قبل التصويت، على أي من مشروع القرارين أو كليهما، إلى أن تفعل ذلك الآن وفي مداخلة واحدة. قبل أن أعطي

بيد أن هناك عناصر في مشروع القرار A/ES-11/L.2 تجعل التوصل إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة أمراً صعباً. وفي هذه المرحلة، لا يزال من الضروري ضمان التزام جميع أطراف الصراع بالمبادئ الإنسانية وباستجابة الأمم المتحدة الإنسانية وأن تكون جزءاً من النتيجة التي نعتمدها. لهذا السبب ترى جنوب أفريقيا أن من الضروري تقديم نص يركز تحديداً على المحنة الإنسانية للأشخاص المتضررين. وتتبع معالجة المسائل السياسية التي قد تؤدي إلى فشل الدول الأعضاء في الاتفاق على نص ما في مكان آخر. ونعتقد أن أي قرار إنساني محايد ينبغي أن يركز فقط على تلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي ذلك السياق، اقترحنا نصاً يركز أولاً وقبل كل شيء على الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية كخطوة أولى نحو تحسين الحالة الإنسانية.

ثمة جانب حاسم من مشروع قرارنا (A/ES-11/L.3) يدعو أيضاً جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي وجميع البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949. ومن المهم جداً، إلى جانب معالجة الاحتياجات الإنسانية للناس، أن يكفل مشروع القرار وضع أساس لدخول الأطراف في حوار بناء وهادف. وترى جنوب أفريقيا، في السياق الحالي للصراع في أوكرانيا، أن من الضروري أن تعتمد الأمم المتحدة مشروع قرار بشأن الحالة الإنسانية التي تؤثر على شعب أوكرانيا، يستند إلى المبادئ التي تحكم المساعدة الإنسانية – والجانب الإنساني والحياد والنزاهة والاستقلال. وتوفر تلك المبادئ الأسس للعمل الإنساني وهي أساسية لتهيئة سبل الوصول إلى الأشخاص المتضررين والحفاظ على تلك المبادئ. ومن المهم أن يعرب مشروع القرار عن القلق إزاء الحالة الإنسانية وأن يدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي.

لقد أوضحت جنوب أفريقيا لأوكرانيا الأساس المنطقي لتقديم مشروع قرارها. وستمتنع جنوب أفريقيا عن التصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.2. لقد قدمنا مشروع القرار A/ES-11/L.3، الذي نعتقد أنه أكثر ملاءمة لاستجابة إنسانية شاملة. وفيما يتعلق بالإجراء الذي سنتخذه هذا الصباح، من الحيوي الاستماع إلى جميع الأصوات وإتاحة فرصة متساوية لها. يجب ألا تكون هناك محاولة لتكليم أفواه أولئك الذين نراهم مختلفين عنا. ومن شأن ذلك أن يشكل انقضاضاً على

في معظم الحالات لم تقم قط الأغلبية العظمى من بلدان أعضاء في الجمعية العامة بغزو أو استعمار بلدان أخرى، ومع ذلك عانت تلك البلدان والشعوب من عواقب تلك الغزوات والاستعمار. وهناك عدد قليل من البلدان القوية التي كانت طرفاً في معظم تلك الصراعات، وغالبا ما تكون في شكل حروب بالوكالة في بلدان أو مناطق أخرى. لقد شهدت أفريقيا نصيبها العادل من تلك الحروب بالوكالة ونتائجها المدمرة. لذلك، نتعاطف مع شعب أوكرانيا، الذي يجد نفسه عالقا في صراع ليس من صنعه.

إن الحرب واستخدام القوة ليسا أبداً حلولاً للنزاعات الدولية، بغض النظر عن البلدان المعنية. وما أن تبدأ الحرب، يتحتم علينا جميعاً أن نعمل من أجل السلام. ولهذا السبب ترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي لنا الآن أن نكون أكثر اهتماماً بإنهاء الحرب ومعالجة المحنة الإنسانية للمتضررين منها. ولا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في إيمانها ومؤداها أن جو الحوار والوساطة والدبلوماسية هو السبيل الوحيد لتهدئة الصراع الحالي. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى تسخير المساعي الحميدة للأمم المتحدة في الوساطة والسعي إلى إيجاد حل مستدام، وإلى العمل، بوصفنا دولا أعضاء، على تهيئة بيئة مواتية للحوار.

في ظل خلفية أزمة إنسانية متفاقمة، مع عدم بوادر سلام تلوح في الأفق، ينبغي أن نسأل أنفسنا ما هو الأمر الأهم. ويجب أن يتمثل هدف الجمعية العامة في التوصل إلى نتيجة بناءة تفضي إلى إحلال سلام مستدام في أوكرانيا وتعالج المحنة الإنسانية للمتضررين من الصراع. ومن المؤسف أن مشروع القرار A/ES-11/L.2، المقدم من مجموعة أقلية، لا يعالج ذلك. وتؤيد جنوب أفريقيا العديد مما جاء فيه، بما في ذلك الوقف الفوري للأعمال القتالية، وتأكيد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، وإنشاء ممرات إنسانية. وتؤيد توفير الحماية الكاملة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والضعفاء من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال. وتؤيد النداء الموجه إلى جميع الدول وأطراف الصراع بالاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤيد المرور الطوعي والأمن للمدنيين وبدون عوائق، بمن فيهم الرعايا الأجانب، بدون تمييز.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة أعلاه، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، أفغانستان، أندورا، بربادوس، بليز، جزر البهاما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، شيلي، كمبوديا، إسرائيل، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، توفالو، تونغفا، تيمور - ليشتي، جامايكا، جمهورية مولدوفا، ساموا، سنغافورة، سورينام، سويسرا، غرينادا، غيانا، كيريباس، ليبيريا، ملاوي، ميانمار، النيجر، هايتي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت

جوهر ما تتادي به الأمم المتحدة، ويقوض مبادئها الأساسية، ويرسي سوابق سنندم عليها لسنوات قادمة. وفي أعقاب بت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-11/L.2 صباح اليوم، تطلب جنوب أفريقيا رسميا أن تصوت الجمعية العامة على مشروع القرار A/ES-11/L.3. الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل البت في مشاريع القرارات.

قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرارين A/ES-11/L.2 و A/ES-11/L.3، أود أن أتناول مسألة الأغلبية اللازمة لاعتمادهما. وفقا للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا لم يكن هناك اعتراض على البت في مشروع القرارين هذين، لا بد من الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتمادهما.

كما أشار الرئيس في الجلسة العامة السابعة صباح أمس (انظر A/ES-11/PV.7)، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرارين المعروضين عليها، مراعية المادة ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على ما يلي:

”إذا قدم مقترحان أو أكثر في مسألة واحدة، يصوت المشاركون، مالم يقرروا خلاف ذلك على المقترحات حسب ترتيب تقديمها، وللجمعية العامة، بعد التصويت على أي اقتراح منها، أن تقرر ما إذا كانت ستصوت على الاقتراح الذي يليه في الترتيب“.

ولذلك، ستنظر الجمعية العامة في مشاريع المقترحات حسب ترتيب تقديمها، مما يعني أن مشروع الاقتراح الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.2، والذي قدم أولا، سينظر فيه أولا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/ES-11/L.2 و A/ES-11/L.3، واحدا تلو الآخر. ننقل أولا إلى مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون ”العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

النظام الداخلي، لا يمكن لجنوب أفريقيا أن تطلب إجراء تصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.3 إلا بعد الانتهاء من التصويت على القرار دإط-٢/١١. وأود أن أعرف متى طلبت جنوب أفريقيا التصويت.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تطلب جنوب أفريقيا إجراء تصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.3.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا للكلام في نقطة نظام

**السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** هذه محاولة لإريك الجمعية العامة وعدم اتباع القواعد. أود أن أوضح الأسباب التي دفعتني إلى طلب اقتراح إجرائي.

ترى شعوب العالم بالفعل أن الجمعية العامة غير متسقة في الأفكار والمعتقدات والمواقف ومسارات العمل، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات والتغيرات في المواقف. هذا يطلق عليه التناثر المعرفي. ونرى جوانب التشابه بين مشروع القرار A/ES-11/L.3 وشقيقه التوأم - مشروع القرار الروسي البائد (S/2022/231) الذي أُقترح في مجلس الأمن (انظر S/PV.9002)، والذي لم يحظ إلا بصوتين مؤيدين. وهذا المشروع بطاقة لتصور عام بالهزيمة للجمعية. وكل من يعتقد أن مشروع القرار A/ES-11/L.3 يتعلق بأوكرانيا مخطئ تماماً. ولم يكن نصه قط نتيجة مشاورات مع أوكرانيا أو مشاورات أقاليمية، بخلاف القرار دإط - ٢/١١، الذي اتخذناه من فورنا بأغلبية ساحقة.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.3 نص يروح له بلد من جانب واحد، ويحث عليه بلد آخر لم يعبأ حتى بإخفائه. وأيا كانت النتيجة النهائية لعمل الجمعية، إذا كان سيُبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3، فهذا يعني بالتأكيد أن سلطة الجمعية العامة ستعرض لمزيد من التقويض إن لم تكن قد فُقدت تماماً. وإذا لم يكن ذلك مقنعا بما فيه الكفاية

فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا

**المعرضون:**

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية،

**المتنعون:**

الجزائر، أرمينيا، أنغولا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، الكونغو، كوبا، السلفادور، غينيا الاستوائية، إسواتيني، إثيوبيا، غينيا - بيساو، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، مالي، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، باكستان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، طاجيكستان، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، زيمبابوي

اعتمد مشروع القرار A/ES-11/L.2 بأغلبية ١٤٠ صوتاً مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٣٨ عضواً عن التصويت (القرار دإط-٢/١١).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل جنوب أفريقيا إلى الجمعية العامة أيضاً أن تبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا، الذي يرغب في الكلام في نقطة نظام.

**السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أطلب توضيحاً بشأن نقطة نظام من الأمانة العامة. ووفقاً للمادة ٩١ من

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): لدينا اقتراحان. لقد اقترحت ممثلة جنوب أفريقيا أن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-11/L.3 بعد اتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط-٢/١١. وهذا ما قالته ممثلة جنوب أفريقيا، بما في ذلك في تعليها للموقف، ذلك أنه ينبغي للجمعية العامة أن تبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3.

لقد اعترض ممثل أوكرانيا من فوره على الاقتراح الداعي إلى بت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-11/L.3، لذلك يتعين علينا أن نطرحه للتصويت. والذين يعتقدون أنه ينبغي للجمعية العامة أن تبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3 سيصوتون بنعم. والذين يرون أنه لا ينبغي للجمعية العامة أن تشرع في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.3، أي بعبارة أخرى، وضع مشروع القرار A/ES-11/L.3 جانبا، فيصوتون ضده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأمانة العامة على التوضيح.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا بشأن نقطة نظام.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): استنادا إلى بعض الأحاديث في القاعة، أعتقد أنه قد يكون من المفيد للوفود أن تشرح الأمانة العامة مرة أخرى الاقتراح المعروض حاليا على الجمعية العامة وما الذي سيسفر عنه التصويت لصالحه أو ضده. إنه تصويت مهم، ولذلك أعتقد أنه سيكون من المفيد للوفود أن تسمع مرة أخرى على وجه التحديد ما الذي نصوت عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي بشأن نقطة نظام.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي، أود أن أشير إلى أنكم أعلنتم إجراء تصويت. وشرحت لنا ممثلة الأمانة العامة ما يعنيه ذلك التصويت. وكما نعلم، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، لا يمكن لأحد أن يقطع التصويت بعد أن يعلنه الرئيس.

بالنسبة للبعض، لأن سلطة الجمعية العامة وصورتها ربما ليست موضع اهتمام بالنسبة لهم، فيمكنني أن أقدم تشبيها آخر. تخيل أنك تحمل طفلا يحتضر. تخيل أنه بدلا من إعطاء هذا الطفل الدواء المناسب - وإن كان مريرا وله العديد من الآثار الجانبية، ولكن على الأقل يوفر فرصة لإنقاذ الطفل - يتم الاختيار بين تناول دواء وهمي مجهول الاسم وعام وغير مكلف يسلمه مورد كبير. هل سنختار هذا الخيار؟ هل سنترك الطفل المحتضر، بدون أي فرصة على الإطلاق لمجرد أن حبوب منع الحمل العامة التي لا اسم لها كان من السهل جدا الحصول عليها وابتلاعها؟ فلنتأمل في الأمر. هذا هو بالضبط ما يعنيه مشروع القرار A/ES-11/L.3. إنه طبقة من طلاء جديد على الهيكل المتعفن والفاقد للجمعية. لكنه ليس طلاء، بل هو في الواقع دماء الأطفال والنساء والمدافعين الأوكرانيين. ولنجنب الجمعية ذلك العار. ونثبت أن الجمعية العامة لا تزال هيكل صلبا، ولنعمل، نحن أعضاء الأمم المتحدة، الذين لدينا ما فيه الكفاية من الحكمة على تقادي وقوع كارثة وشيكة.

عملا بالمادة ٩١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نقترح أن تقرر الجمعية عدم التصويت على مشروع القرار الذي اقترحت جنوب أفريقيا. ونحث جميع الوفود على التصويت ضد اقتراح جنوب أفريقيا بالمضي قدما في التصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.3. وقبل ذلك، أود أن أطلب إلى الرئيس أن يشرح لنا جميعا بمنتهى التأني ما تعنيه الأصوات، حتى لا يكون هناك أي لبس، لأن الهدف الكامل لما يجري الآن هو إشاعة الإرباك في الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): اعترض ممثل أوكرانيا على الاقتراح الداعي إلى بت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-11/L.3، مراعاة للمادة ٩١ من النظام الداخلي. قبل طرح الاقتراح للتصويت، أود أن أبلغ الجمعية بأن التصويت ضد مشروع القرار A/ES-11/L.3 يعني التصويت ضد النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.3.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لايتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

*المتنعون عن التصويت:*

الأرجنتين، بليز، بوتان، بوروندي، شيلي، كوت ديفوار، جيبوتي، إكوادور، السلفادور، غانا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، ليبيا، ماليزيا، المكسيك، نيبال، بنما، باراغواي، بيرو، قطر، سان تومي وبرينسيبي، صربيا، جنوب السودان، سري لانكا، سويسرا، توغو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، زمبابوي

رفض اقتراح البت في مشروع القرار A/ES-11/L.3 بأغلبية ٦٧ صوتا معارضا مقابل ٥٠ صوتا مؤيدا، مع امتناع ٣٦ عضوا عن التصويت.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بما أن الاقتراح الداعي إلى أن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/ES-11/L.3 لم يعتمد، لن تتخذ الجمعية أي إجراء بشأن مشروع القرار ذلك.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** لا تزال الهند تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الجارية في أوكرانيا، التي ما برحت تتدهور

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** دعونا نمض قدما في التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** تصوت الجمعية العامة الآن على اقتراح بالبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3. وينبغي لمن يرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تبت في مشروع القرار أن يصوت مؤيدا للاقتراح. وينبغي لمن يرى أنه ينبغي ألا تشرع الجمعية العامة في البت في مشروع القرار أن يصوت ضد الاقتراح. وينبغي للممتنعين عن التصويت أن يضغطوا على زر الامتناع عن التصويت.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل جنوب أفريقيا بالبت في مشروع القرار A/ES-11/L.3. طلب إجراء تصويت مسجل.

*أجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غينيا - بيساو، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، منغوليا، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن

*المعارضون:*

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا،



الإسانية العاجلة. ولم يجسد القرار دإط - ٢/١١ توقعاتنا بشكل كامل فيما يتعلق بتلك التحديات.

**السيد الأدب (تونس):** لقد صوتت تونس لصالح مشروع القرار دإط - ٢/١١ المعروض اليوم على أنظار الجمعية العامة من منطلق ما توليه من أهمية بالغة للأوضاع الإنسانية، ولضرورة التزام جميع الأطراف بتنفيذ مقتضيات القانون الدولي الإنساني. وكذلك تأكيداً لحرصها الثابت على الحفاظ على الأرواح والحق في الحياة والحماية والحصول على المساعدات وإنهاء المآسي الإنسانية التي تطال المدنيين الأبرياء، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء وكبار السن، الذين هم أكثر ضحايا النزاعات وأول من يدفع ثمن الحروب من خلال شتى أنواع المعاناة التي تستمر آثارها وتداعياتها على امتداد أجيال.

لقد أصبحت الأزمات الإنسانية المتفاقمة العلامة المميزة لمختلف النزاعات القائمة اليوم في العالم، على غرار ما تشهده أوكرانيا. ويقدر ما نحى جهود الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية للتخفيف من وطأة هذه الأزمات، فإننا نؤكد مجدداً على أهمية تركيز الجهود على وقف الحرب ومساعدة الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية سلمية تضمن إعادة الأمن والاستقرار، وتضع حداً لتدهور الأوضاع الإنسانية ولموجات اللجوء والتهجير الداخلي. ولا يفوتني هنا أن أشكر دول جوار أوكرانيا على جهودها في تخفيف هذه الأزمة وفي تسهيل المرور الآمن للطلبة والمقيمين في أوكرانيا.

لقد كان الدافع الأساسي لإنشاء الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب التي شهدها العالم. واليوم، وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على ذلك، ما زال الملايين في العديد من مناطق النزاع في العالم يواجهون القتل والإهانة والجوع والحصار وشتى أنواع الانتهاكات لحقوقهم الأساسية. وإذ نقدر حرص الدول الأعضاء على وضع حد لتدهور الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا، فإننا كنا نتمنى أن تكون المجموعة الدولية أكثر انسجاماً وأن تتكلم بصوت واحد، لا سيما في المسألة الإنسانية التي لا يمكن أن تكون محل اختلاف.

كما نؤكد، في هذا الإطار، على أهمية ألا تظل المجموعة الدولية تلتزم الصمت إزاء المعاناة الإنسانية لملايين اللاجئين والمهجرين

بسرعة منذ بداية الأعمال العدائية. لقد أسفر النزاع عن مقتل مدنيين وتشريد ما يقرب من ١٠ ملايين شخص داخلها أو انتقالهم إلى بلدان الجوار. وما فتئنا ندعو باستمرار إلى وقف الأعمال العدائية.

ولا تزال الحالة الإنسانية تزداد سوءاً، ولا سيما في أماكن النزاع في المناطق الحضرية. وتتضرر النساء والأطفال والمسنون بشكل غير متناسب كلما طال أمد النزاع. ونكرر دعوتنا إلى تطبيق وقف فوري لإطلاق النار. ومن الملح تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات الأمم المتحدة ووكالاتها. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة بشكل إيجابي للاحتياجات الإنسانية لشعب أوكرانيا، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم سخي للنداء الإنساني العاجل الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة وخطة أوكرانيا الإقليمية للاستجابة للاجئين. وقد أرسلت الهند بالفعل أكثر من ٩٠ طناً من الإمدادات الإنسانية إلى أوكرانيا وجيرانها كجزء من الشرائح التسع المنفصلة من المساعدات الإنسانية التي قدمت حتى الآن. وقد شملت الإمدادات أدوية ومواد إغاثة أساسية أخرى. ونحن بصدد إرسال المزيد من الإمدادات في الأيام المقبلة.

وضمنت الهند العودة الآمنة لنحو ٢٢ ٥٠٠ هندي من أوكرانيا من خلال عملية غانغا، التي شملت ٩٠ رحلة إجلاء. وفي تلك العملية، ساعدنا أيضاً مواطنين من ١٨ بلداً آخر. ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها السلطات الأوكرانية وجهود بلدان الجوار لكفالة عودتهم الآمنة. وأود أن أشدد على أنه من المهم أن يسترشد العمل الإنساني دائماً بمبادئ المساعدة الإنسانية، وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال - وأنه ينبغي ألا يتم تسييسها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جهود الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم في تخفيف حدة النزاع، وتيسير الوقف الفوري للأعمال العدائية بغية تعزيز الحوار والدبلوماسية، والجمع بين الأطراف للسعي إلى وضع حد فوري لمعاناة الناس. ونواصل التشديد على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وقد امتنعت الهند عن التصويت على القرار دإط - ٢/١١ لأن المطلوب الآن هو التركيز على وقف الأعمال العدائية وتقديم المساعدة

أن يصعد التوترات أو يعوق الجهود الدبلوماسية. والوسائل الدبلوماسية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار ويسمح بالعمل الإنساني دون عوائق، لأننا نشهد بالفعل عواقب سلبية يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على الأبرياء في المنطقة والمجتمع العالمي ككل.

**السيد كابينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** طلبت الكلمة لتعليق تصويت رواندا على القرار دإط-٢/١١، الذي اتخذته الجمعية من فورها. لقد صوتنا مؤيدين للقرار لكي نكرر التأكيد بحزم على موقفنا الذي أعربنا عنه سابقا في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة (انظر A/ES-11/PV.5).

إننا بحاجة إلى ضمان التركيز بشكل رئيسي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: حماية المدنيين وتوفير الدعم الإنساني وضمان الحوار. وفي هذا الصدد، كانت رواندا تود بشدة أن ترى جميع الدول الأعضاء متحدة في تأييد قرار إنساني للجمعية العامة. ومن المؤسف أن يحدث هذا الانقسام في حين أن حياة المدنيين الأبرياء على المحك. وليس هناك ما يضمن أن الحرب الجارية والأزمة الناجمة عنها ستجلب السلام. بل إنها تسبب معاناة إنسانية. ولذلك، تتضمن رواندا إلى العديد من الوفود الأخرى في الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة الحرب، فضلا عن إنشاء أي آلية يمكن أن تحقق السلام. وتمثل الخيارات الدبلوماسية أفضل الحلول لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إجراء حوار مفتوح ومفاوضات بحسن نية. فلا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا من خلال الحوار بين الطرفين، مع مراعاة الشواغل التي تساور الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تستخدم أطراف النزاع المدنيين كدروع بشرية في مواجهة إطلاق النار، فذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

أخيرا، تدعو رواندا إلى تقديم التزام صادق بحماية المدنيين. إن الأزمة المستمرة تلحق أضرارا جسيمة بالمدنيين الأبرياء، الذين أصبح مستقبلهم الآن مجهولا. ونشجع الأطراف المعنية على إعطاء السلام

والمحاصرين في بقية مناطق العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وفي القارة الأفريقية، والتي يتواصل بعضها منذ عشرات السنين، وأن تتعاطى بنفس الالتزام وعلى أساس المقياس الواحد والقيم الإنسانية، انسجاما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

في الختام، يدعو بلدي إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل حث أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الحرب التي تجاوزت تداعياتها المنطقة لتشمل بقية العالم، ولا سيما البلدان النامية التي أصبحت اليوم مهددة في أمنها الغذائي والطاقي، وهي لا تزال تعاني من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩.

**السيد فونغوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية):** تشعر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا. ويرحب وفد بلدي بجميع الجهود الإنسانية الرامية إلى مساعدة الشعب الأوكراني وكل الرعايا الأجانب المتضررين، ويعرب عن دعمه لها. ونشيد بجميع البلدان والمنظمات التي سارعت بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أوكرانيا. ويحدونا الأمل أيضا في أن تواصل جميع الأطراف والمنظمات المعنية ضمان سلامة اللاجئين وتوفير ممر آمن لهم في مناطق النزاع وحولها. وتتمثل الأولوية العليا الآن في منع زيادة تصعيد الحالة، مع إنقاذ كل بصيص أمل في التوصل إلى وقف فوري وربما دائم للأعمال العدائية.

امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار دإط-٢/١١، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، لأننا نعتقد أنه ينبغي اعتماد قرار إنساني للجمعية العامة يتوافق الآراء وأن صياغته ينبغي أن تكون متوازنة بشكل جيد وغير مسببة وأن تفضي إلى تخفيف حدة التوترات وتهيئة الظروف المواتية لجميع العمليات الإنسانية في الميدان، متشيا مع المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، على النحو الذي أكده القراران ١٨٢/٤٦ و ١١٤/٥٨.

والأمر الملح الآن هو السعي إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للنزاع، ونرحب بجميع الجهود الجارية ومفاوضات السلام بين الأطراف المعنية. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان الامتناع عن أي عمل يمكن

من إشراك الأعضاء على نطاق أوسع والاستماع إلى آرائهم بشأن هذه المسألة، خاصة وأنه كان هناك مشروعا قرارين بشأن نفس المسألة.

ونكرر التأكيد على حرمة المبادئ الأساسية للسلامة الإقليمية للبلدان وسيادتها والتسوية السلمية للمنازعات في صون السلم والأمن الدوليين. وسنواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي وودي للنزاع بما يصب في صالح صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين وتعزيز التمتع بمزيد من الرخاء.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** لن أتناول مسألة الحروب التي بدأتها البلدان التي تطالب اليوم بوقف الأعمال العدائية وتدعي أنها صانعة سلام. فعلى مدى ثماني سنوات، لم تقل تلك البلدان شيئا عن جرائم نظام كييف بحق مواطنيه سواء في دونباس أو في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا. ولكنني أود أن أناقش تاريخا معينا. لقد أشير اليوم إلى أن ٢٤ آذار/مارس يصادف مرور شهر على بدء العملية العسكرية الخاصة. بيد أنه يصادف أيضا الذكرى السنوية ليوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، وهو اليوم الذي شنت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي عدوانا مسلحا على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استمر لمدة ٧٨ يوما وليلة.

لقد نفذت قوات حلف شمال الأطلسي أكثر من ٣٥ ٠٠٠ طلعة جوية، وأطلقت ما يقرب من ٣ ٠٠٠ قذيفة انسيابية، وأسقطت أكثر من ١٠ ٠٠٠ طن من المتفجرات. وكان هذا يعادل خمسة أضعاف مادة تي إن تي الموجودة في القنبلة الذرية التي أسقطها الجيش الأمريكي على هيروشيما في عام ١٩٤٥. لقد لقي أكثر من ٢ ٠٠٠ صربي حتفهم في التفجير، بمن فيهم نساء وأطفال وكبار سن. وأشير إليهم فيما بعد بوقاحة باعتبارهم أضرارا تبعية. ودمرت آلاف الأعيان المدنية في عشرات المدن. وتم فصل إقليم كوسوفو المتمتع بالحكم الذاتي عن البلد بالقوة. وكان عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ أول هجوم مسلح على دولة ذات سيادة في أوروبا منذ عام ١٩٤٥. كانت تلك هي المساهمة المأساوية في التاريخ الأوروبي التي قدمتها كتلة حلف شمال الأطلسي التي أعلنت نفسها ذات طبيعة

فرصة. ونود أن نكرر التأكيد على أن الحل الدائم للأزمة الحالية هو في الأساس بيد كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. فليديهما المفتاح والقفل، ويمكنهما فتحه.

**السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** صوتت ماليزيا مؤيدة للقرار دإط-١١/٢. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وما فتئنا نراقب عن كثب التطورات في البلد وفي المنطقة المحيطة به، بما في ذلك ما يحدث في الميدان. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات فورية لوقف التصعيد ومواصلة الحوار والمفاوضات بغية منع وقوع المزيد من الدمار والخسائر في الأرواح. وندعو إلى إتاحة وصول المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى المتضررين في أوكرانيا وفي محيطها. وندعو إلى احترام وحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتحت ماليزيا جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

نريد أيضا أن نتناول مسألة ما حدث في الجمعية العامة اليوم، عندما كان على الجمعية أن تتظر في القرار دإط-١١/٢ ومشروع القرار A/ES-11/L.3، وكلاهما بشأن نفس الموضوع. لقد رأينا أوجه تشابه بين النصين ومزايا في كليهما، وكنا سنصوت مؤيدين لكليهما لو كان كلاهما قد طُرِحا للتصويت. وتشعر ماليزيا بخيبة أمل لأن واضعي مشروع القرارين لم يعملوا معا للتوصل إلى اتفاق بشأن الخروج بنص واحد. ونؤمن إيمانا عميقا بأهمية التوصل إلى قرار مركز ومتوازن يعالج الحالة الإنسانية الرهيبة في الميدان. إن تقديم مشروعين قرارين إلى الجمعية العامة اليوم بشأن نفس المسألة وما نتج عن ذلك من الحاجة إلى النظر في اقتراح إجرائي لا يعبر عن فكرة أن الأمم المتحدة - والمجتمع الدولي نفسه - متحدة في تضامنها مع المتضررين من الأزمة الإنسانية، وهذا أمر مؤسف. كما انعدم بشكل شديد الوضوح إجراء مناقشات مفتوحة باب العضوية بين أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ونرى أنه كان ينبغي إجراء المزيد من المشاورات المفتوحة باب العضوية لأنها كانت ستمكن القائمين على وضع مشروع القرار

فعلوا. ونشكر زملاءنا في جنوب أفريقيا على مبادرتهم وتصميمهم، وكذلك البلدان التي كانت على استعداد لتأييد مشروع قرارهم. وأعتقد أن الدول الأعضاء ستتذكر هذا الدرس من زملائنا الغربيين بشأن التلاعب بمبادئهم الإنسانية.

**السيد العرابوي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود، بالنيابة عن البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة، أن أعرب عن أعمق تعازي وصادق مواساتي لحكومة الولايات المتحدة ولزملائنا في بعثة الولايات المتحدة على الخسارة المحزنة لوزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، التي كانت قريبة جدا من بلدي، الجزائر، والتي عملنا معها عن كثب لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الجزائر المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي وضع حدا للحرب بين البلدين الشقيقتين إثيوبيا وإريتريا.

وأود الآن أن أعود إلى تعليل تصويت الجزائر على القرار د إ ط-٢/١١.

(تكلم بالعربية)

إن الجزائر تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأزمة في أوكرانيا وتداعياتها على الأوضاع الإنسانية التي أصبحت تشكل واقعا مأساويا يفرض، أكثر من أي وقت مضى، على الجميع التقيد بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي تحدد الالتزامات الدولية في هذا المجال، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تدعو الجزائر مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته الأساسية لسيادة الأمن والسلم الدوليين والتعاون من أجل السلام العالمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتود الجزائر التأكيد مجددا على تمسكها الثابت بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي القائمة على احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها في كنف الاحترام المتبادل للالتزامات الدولية والضمانات الأمنية.

كما يؤكد بلدي، الجزائر، على أهمية تضافر الجهود الدبلوماسية من أجل وضع حد للأزمة الإنسانية الراهنة في أوكرانيا، وعلى دعمها للمساعي والجهود الهادفة إلى تخفيف حدة التوتر من خلال انتهاج لغة

دفاعية بحتة. وكان بوسعي أن أذكر المزيد من الأمثلة التي ذكرها آخرون هنا اليوم.

لا أعتقد أن الأمر يستحق الخوض في الأسباب التي دفعت روسيا إلى التصويت معارضة القرار د إ ط-٢/١١، وهو القرار الإنساني الزائف الذي قدمته البلدان الغربية وأوكرانيا. إنساني زائف لماذا؟ لأن واضعيه كانوا بحاجة إليه فقط حتى يتمكنوا مرة أخرى من إدانة روسيا، وإصاق أوصاف مختلفة ببلدي، وإجراء نوع من تفقد الحضور لجميع من كانوا على استعداد للموافقة على تفسير أحادي الجانب للحالة. ونحن ممتنون لكل من تحلى بالشجاعة للنظر في كل هذا بعقل مستقل.

كما أن القرار القرار د إ ط-٢/١١ قرار إنساني زائف لأنه لو كان زملاؤنا الغربيون يهتمون حقا بالمسائل الإنسانية، لكانوا قد أيدوا مشروع القرار S/2022/231، وهو النص الإنساني الحقيقي الذي قدمته روسيا إلى مجلس الأمن بالأمس (انظر S/PV.9002). غير أن الاعتبارات السياسية هي التي سادت. وكانت النتيجة عدم اعتماد القرارات الحاسمة المتعلقة بالعاملين في المجال الإنساني في الميدان، والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة من فورها لا يمكن أن يعوض عن ذلك بأي شكل من الأشكال. وإلى جانب ذلك، ينبغي ألا يفوتنا الإشارة إلى أنه تحت ضغط لم يسبق له مثيل من البلدان الغربية، تجاوزت الجمعية العامة مرة أخرى اختصاصها في محاولة إصدار تعليمات بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، منتهكة بذلك الفقرة ٢ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه التعليمات، التي اعتمدت خارج نطاق سلطاتها، لاغية وباطلة وليس لها أي آثار قانونية من الأساس.

ونأسف أيضا للجدال الإجرائي، الذي لا يليق بالأمم المتحدة، والذي أثارته البلدان الغربية لمنع التصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.3، الذي قدمه زملاؤنا من جنوب أفريقيا. لقد كان زملاؤنا الغربيون خائفين جدا من مواجهة حالة يقوض فيها احتكارهم في الجمعية العامة بشأن تقديم مشاريع قرارات مناهضة لروسيا بخصوص الحالة في أوكرانيا. وقد فضح المبادرون الأمر عندما تصرفوا كما

سكانها الأضعف. وفي محاولة لتصحيح خطأ، قد تؤدي هذه العقوبات الاقتصادية الواسعة النطاق في نهاية المطاف إلى إلحاق ضرر أكبر مما كان مقصود منها منعه.

إن هذه لحظة فاصلة بالنسبة للأمم المتحدة وتعددية الأطراف بصفة عامة. فقد بلغ التآكل التدريجي للقواعد التي تحظر استعمال القوة ذروته فيما يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه نظام أمننا الجماعي منذ إنشائه. نحن الآن معرضون لخطر زيادة المخاطرة بالمبادئ والمعايير والمؤسسات الأساسية التي أنشأها المجتمع الدولي ببذل جهود هائلة. ينبغي ألا نسيئ الرسائل الإنسانية أو أن نطبق بشكل انتقائي القانون الدولي الإنساني، الذي أنشئ على وجه التحديد من أجل حماية المعايير الدنيا للكرامة الإنسانية بغض النظر عن مدى رفض أسباب الحرب.

يقال عادة أن الحرب تبدأ عندما تفشل الدبلوماسية. ويساورنا القلق إزاء احتمال أن نكون قد أضعنا فرصة لاستخدام الدبلوماسية لمد الجسور وتيسير الأعمال الإنسانية الفعالة التي يمكن أن تمثل خطوة أولى نحو إرساء السلام. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في أوكرانيا. ومن مسؤوليتنا في الجمعية العامة أن نبقى مسارات الحوار مفتوحة وأن نسهم بفعالية في إيجاد حل دائم لهذه الأزمة. كانت البرازيل ستصوت أيضا مؤيدة لمشروع القرار A/ES-11/L.3، الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا، ونحن ممتنون لجنوب أفريقيا على جهودها الرامية إلى تجميع أكثر المسائل إلحاحا في الحالة الإنسانية في أوكرانيا. يركز نص المشروع بشكل مناسب على الجوانب الإنسانية، مكتملا بذلك الرسالة السياسية القوية الواردة في القرار دإط-11/1، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة المعقودة في 2 آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5).

ويؤكد مشروع القرار A/ES-11/L.3 من جديد التزام المجتمع الدولي بسيادة جميع الدول، بما فيها أوكرانيا، واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وهو أنجع طريقة لمعالجة الحالة الإنسانية في أي نزاع مسلح. كما أنه يطالب جميع الأطراف بالاحترام الكامل للقانون

الحوار والمفاوضات باعتبارها السبيل الوحيد لحل الأزمة ووقف إراقة المزيد من الدماء، والتكفل بالوضع الإنساني المأساوي دون التعاطي بمقاييس مختلفة مع المعاناة الإنسانية بما يحقق عودة الأمن والاستقرار وسلامة دول المنطقة وشعبها.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** صوتت البرازيل مؤيدة للقرار دإط-11/2 لأنه من الملح أن توجه الأمم المتحدة رسالة قوية بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. لا يمكن للجمعية العامة أن تظل في موقف المتفرج بينما يشهد العالم مدنا كان السلام يسودها ذات يوم تتحول بسرعة إلى مناطق حرب، فضلا عن الصور المروعة التي توثق النزاع ويأس آلاف المدنيين المحاصرين في مناطق المعارك بدون طعام أو ماء أو كهرباء. إن الحالة الرهيبة في الميدان في الواقع تتطلب منا رد فعل سريعا.

ومع ذلك، نأسف شديد الأسف لعدم تمكن الجمعية من التكلم بصوت واحد اليوم. إن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، والدعوة إلى السلام، هي أهداف ينبغي أن توحدها لا أن تفرقنا. كانت البرازيل تفضل كثيرا وجود نص توافقي نتيجة لمفاوضات فعالة وشفافة وشاملة للجميع بدلا من أن يكون نص أمر واقع بشأن مشروع قرار لم يطرح للتفاوض وتتضمن عباراته عناصر مثيرة للانقسام بشكل واضح، يتجاوز الكثير منها الجوانب الإنسانية للنزاع. كنا نفضل قرارا يتضمن رسائل إنسانية بحثة تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واحترام القانون الإنساني. لقد كان اليوم، في الأساس، لحظة للتوصل إلى قرار بناء، قرار يمكن أن يؤثر على سلوك الطرفين في الميدان، ويعزز ترتيبات إنسانية فعالة، ويهيئ المجال الذي تمس الحاجة إليه لإجراء مفاوضات من أجل إنهاء الأعمال العدائية. ولدينا شكوك فيما إذا كان القرار الذي اعتمده اليوم سيكون له ذلك الأثر.

كما أن النص المعتمد لا يعالج أحد الشواغل الملحة الناشئة عن الأزمة الجارية - وهو العواقب الإنسانية للجزاءات الاقتصادية العشوائية، التي ستؤثر حتما على كل بلد، ولا سيما الدول النامية. فهي لن تزيد فحسب من المصاعب التي تواجهها الاقتصادات المجهدة بالفعل فيما تتعافى من الجائحة، بل من المحتمل أيضا أن تضرب

وإذ تشدد مصر على ضرورة تحلي كل الأطراف بمسؤولياتها ذات الصلة بتدفق المساعدات الإنسانية لكل المتضررين، وكفالة عبور المقيمين الأجانب للحدود، دون تمييز وعبر كل الخطوط، فإنها تؤكد في الوقت ذاته أن البحث عن حل سياسي سريع لإنهاء الأزمة في أسرع وقت وبما يخاطب شواغل ومصالح كل أطرافه وجذور الأزمة ذاتها يجب أن يتصدر أولويات المجتمع الدولي بأسره أيضا، وفي القلب منه منظومة الأمم المتحدة.

**السيد بحر العلوم (العراق):** عانى بلدي، العراق، من الحروب في العقود القليلة الماضية. ويعرف الشعب العراقي تماما ماذا تعني الحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية في أوقات الأزمات والحروب، حيث قدمت لنا الأمم المتحدة والشركاء والأصدقاء الدعم الإنساني الكامل المطلوب لتجاوز تداعيات الأزمات ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، ولشعورنا بالمسؤولية تجاه الشعب الأوكراني، دعمنا القرار دإط-٢/١١، الرامي إلى تقديم وتعزيز المساعدات الإنسانية للمحتاجين في أوكرانيا. وكنا سندعم مشروع القرار A/ES-11/L.3، المقدم من قبل جنوب أفريقيا لو أتاحت الفرصة له.

**السيدة سليمان (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية):** يود وفد سيراليون أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين ليعرب عن أعمق مواساتنا وتعازينا الصادقة والقلبية، من خلال بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، للولايات المتحدة حكومة وشعبا في وفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت أمس، التي كانت صديقة حميمة لسيراليون. وأقول ذلك لأنه في عام ١٩٩٩، عندما كانت الحرب مستعرة في بلدي، زارت السيدة أولبرايت، وزيرة الخارجية آنذاك، سيراليون دعما للسلام والمصالحة وللتحدث مع قادتنا. ولن ينسى ذلك أبدا، وسنظل ممتنين لها إلى الأبد. فليغمدها الله بواسع رحمته.

يأخذ وفد بلدي الكلمة لتعليق تصويت سيراليون على القرار دإط-٢/١١، الذي اعتمده من فورنا.

في تعليقا لتصويتنا على القرار دإط-١/١١ المؤرخ ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5)، أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء الحالة المؤسفة والخطيرة التي كشفت في أوكرانيا، مع ما يترتب على ذلك

الدولي الإنساني، تمشيا مع الروح التي وجهت وضع قواعد الحرب وتطويرها. وتناول مشروع القرار المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، التي تمس الحاجة إليها في أوكرانيا.

وتؤيد البرازيل تماما الرسائل الواردة في مشروع القرار الذي قدمته جنوب أفريقيا. وقد يجادل البعض بأنه ينافس القرار دإط-١١/٢، الذي اعتمده الجمعية العامة من فورنا. ولكن على نحو ما قلت سابقا، كنا نفضل حقا ألا يعرض علينا اليوم سوى نص واحد يحظى بتوافق الآراء، يتم التفاوض عليه مع جميع الأعضاء بطريقة شفافة وشاملة للجميع. ومع ذلك، يتضمن كلا النصين رسائل إنسانية هامة. إنهما ليسا متناقضين، وتعرب البرازيل عن خالص أسفها لرفض الجمعية العامة البت في مشروع قرار لم يقلل من القرار دإط-٢/١١، قدمته دولة عضو وكان بإمكانه أن يمكن عددا أكبر من الأعضاء من التضافر حول الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا.

**السيد محمود (مصر):** تود مصر أن تؤكد على النقاط التالية اتصالا بالقرار دإط-٢/١١ الذي تم اعتماده اليوم حول الوضع الإنساني في أوكرانيا، والذي صوتت مصر لصالحه انطلاقا من تمسكها بقواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

أولا، ينبغي التزام كافة الأطراف بعدم تسييس العمل الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة. وتعتبر مصر عن عدم الارتياح إزاء تشدد البعض في التفاوض على مشروعات القرارات الإنسانية، والذي يقوض فرص التوافق المنشود.

ثانيا، تجدد مصر رفضها لمنهج توظيف العقوبات الاقتصادية خارج إطار آليات النظام الدولي المتعدد الأطراف لما لها من آثار بالغة على معاناة المدنيين، والإضرار كذلك بالاقتصاد العالمي برمته، والذي لم يتعاف بعد من آثار الجائحة.

ثالثا، تشير مصر في ذلك السياق أيضا إلى أن استمرار النزاع أثر بالسلب بالفعل على أسعار الواردات الغذائية والطاقة، وبات مهددا لانسيابية التجارة الدولية والاستقرار في أسواق الغذاء العالمية. وهو أمر يرقى إلى مستوى الأولوية المناسبة والعاجلة للتعامل معه دوليا ومشاطرة الأعباء الواقعة على الدول المستوردة للغذاء في ذلك السياق.

إندونيسيا لصالح القرار دإط- ٢/١١ نظرا لوجود حاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الحالة الإنسانية الراهبة في أوكرانيا. ومع ذلك، نأسف عميق الأسف لأن الجمعية العامة لم تتمكن من التكلم بصوت قوي وموحد، وهو أمر ضروري وهام حاليا لتجسيد التزامنا بإنقاذ الأرواح. ولكن التوصل إلى توافق في الآراء ازداد صعوبة، ويبدو أن التوصل إليه أصبح ترفا في الجمعية، حتى بشأن مسائل بأهمية المسائل الإنسانية. وتأسف إندونيسيا للغاية لأن يشهد العالم اليوم مدى انقسامنا في الأمم المتحدة بشأن مسألة بهذه الأهمية الكبيرة.

لقد عرض علينا مشروعاً قرارين، هما A/ES-11/L.2 و A/ES-11/L.3، تتاولا مسائل متطابقة. وعادة ما يكون هذا النوع من الحالات نتيجة لغياب الإرادة السياسية، ولكن لم يكن هذا هو الحال في هذا الصدد. فالواقع أننا شهدنا إرادة سياسية قوية من جانب جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمعالجة الحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها. أما الخطأ فكان الفشل أو عدم الرغبة في إجراء مشاورات وحوار بشكل شامل فيما بيننا. وتعتقد إندونيسيا أنه يتحتم دائما أن تجلس جميع الأطراف معا لمحاولة تسوية الخلافات وتحقيق توازن دقيق. وبالنظر إلى أهمية المسألة المطروحة، كنا على استعداد للتصويت لصالح مشروعَي القرارين، استنادا إلى اعتقادنا بأنه بغض النظر عن اختلافاتنا، يجب أن يكون هدفنا النهائي هو إنقاذ أرواح الناس. ونأسف لأن الأحداث التي وقعت اليوم حالت دون النظر في المقترحات على قدم المساواة. ونأمل أن نتمكن من القيام بما هو أفضل لدعم الروح الديمقراطية للجمعية العامة في المستقبل.

لا نزال نشهد كل يوم تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا ومحيطها. كما أن المدنيين الأبرياء يشعرون الآن بأثره في العديد من أقل البلدان نموا والبلدان النامية نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. وقد نواجه أزمة إنسانية أوسع نطاقا إذا استمر هذا الاتجاه. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى وقف الحرب. وسيكون من الأهمية بمكان وقف تصعيد الأعمال العدائية دون تأخير، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وتسهيل المرور الآمن للمدنيين الفارين من

من آثار إقليمية ودولية على السلام والأمن. وأعربنا عن قلقنا البالغ إزاء تدهور حالة اللاجئين والحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها. ونكرر اليوم دعوتنا إلى المساواة في المعاملة بين جميع الباحثين عن الأمان واللجوء واتخاذ إجراءات مجدية لضمان معاملة جميع الفارين أو المتأثرين مباشرة بالنزاع على قدم المساواة، دون تمييز، لا سيما فيما يتعلق بالعرق أو وضع الهجرة.

ويساور سيراليون قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا، ولذلك صوتت لصالح القرار دإط- ٢/١١. وقد استندت تصويتنا على القرار دإط- ١/١١ المؤرخ ٢ آذار/مارس إلى اعتقادنا الأساسي بقضية ميثاق الأمم المتحدة ومقاصد منظمنا ومبادئها. وشددنا على الحاجة إلى الاتساق وحسن النية في تطبيق مبادئ الميثاق والقانون الدولي، وفي الوقت نفسه عدم إعفاء الأمم المتحدة من أي عمل أو تقاعس عن العمل، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

وبالمثل، نسلم من حيث المبدأ بأن القرارات الإنسانية تهدف إلى التمكين من إيصال المساعدة الإنسانية، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. وفي هذا الصدد، استرشدنا في تصويتنا بالإطار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١. وقد أولينا الاعتبار المناسب لمبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، وفقا للميثاق، وللحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية بموافقة الدولة المعنية. ولذلك، صوتنا هذا الصباح لاعتبارات تتعلق بالمبادئ المقبولة لإيصال المساعدة الإنسانية. وأود أن أختتم بياني بالدعوة مرة أخرى إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والحث على مواصلة محادثات وقف إطلاق النار، التي من شأنها أن تهيئ طريقا لبذل ما يلزم من الجهود الدبلوماسية بحسن نية لحل النزاع.

**السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** تعرب إندونيسيا عن خالص تعازيها للولايات المتحدة حكومة وشعبا في وفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. تغمدها الله برحمته.

ونشكر وفود أوكرانيا وفرنسا والمكسيك، إلى جانب مجموعة الوفود الأساسية، وكذلك وفد جنوب أفريقيا، على مبادراتها. لقد صوتت

ومن المهم بذل كل جهد ممكن للتخفيف من حدة العواقب الإنسانية على السكان المدنيين. وتتطلب الحالة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا اتفاقا على وقف إطلاق النار وإعلان هدنة إنسانية لكفالة الإجراء الآمن والسريع والطوعي للمدنيين من دون عوائق. وبينما لا تزال مهمة تقديم المساعدة الإنسانية مستمرة، ينبغي أيضا بذل جهد جاد على المسار السياسي لإنهاء النزاع، وفي ذلك الصدد، تكرر إريتريا دعوتها إلى الحل السلمي للنزاع من خلال الحوار والدبلوماسية.

ختاما، ومن منظور سياسي أكثر جدية، فإن الحملة أو المساعي الحالية للعودة إلى نظام عالمي أحادي القطب من خلال تصييق الخناق على روسيا، على حد تعبير وزارة الخارجية الإريترية، بدأت تتحول إلى مواجهة عسكرية متزايدة الخطورة ومحفوفة بالمخاطر تتعارض مع الركائز الأساسية لتعددية الأطراف القوية والتطلعات النبيلة لغالبية شعوب العالم ودوله. ويجب أن نظل نسترشد بميثاق الأمم المتحدة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، إذا أردنا إقامة نظام عالمي سلمي. وفي هذه الفترة المضطربة من عدم اليقين المتفاقم، تتمنى إريتريا السلام لأوكرانيا وروسيا ولباقي دول المنطقة.

**السيد بروغنتورا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية):** تنضم تايلند إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازيها لحكومة الولايات المتحدة وبعثتها الدائمة في الوفاة المفاجئة لوزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. فلتسكن روحها في سلام أبدي.

صوتت تايلند مؤيدة للقرار دإط-٢/١١ بسبب الأهمية القصوى التي نوليها لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويؤكد تأييدنا للقرار أيضا قلقنا العميق إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين والأعيان المدنية وكفالة تقديم المساعدة الإنسانية بلا عوائق ودون تمييز أو تسييس. وفي ذلك الصدد، نشيد بالبلدان المجاورة لأوكرانيا والدول الأخرى التي حشدت بسرعة المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

وأوكرانيا. ولكن الأهم من ذلك، نعتقد أنه من الملح أن ندفع من أجل إحلال سلام دائم. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى التركيز على إعادة بناء الثقة بدلا من زرع الفتنة، بغية التمكين من التوصل إلى تسوية سياسية تفضي إلى نتيجة إيجابية يمكن أن تمهد الطريق لإنهاء هذه الحرب الخطيرة.

**السيد جورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية):** يأخذ وفد بلدي الكلمة ليدلي بتعليق إريتريا لتصويتها على القرار دإط-٢/١١. وللأسف يتضمن القرار دإط-٢/١١ إشارات إلى القرار دإط-١/١١، المتخذ في ٢ آذار/مارس، والذي صوت وفد بلدي معارضا له (انظر A/ES-11/PV.5).

وتشعر إريتريا بخيبة أمل لتسييس المسألة الإنسانية. ونرفض أي تسييس للمسائل الإنسانية، لأنه يقوض العمل الموجه نحو معالجة الحالة الإنسانية الأساسية للشعوب والبلدان المتضررة. ولو كان القرار دإط-٢/١١ يركز حصرا على الأولويات الإنسانية، لكان من الممكن اعتماده بتوافق الآراء، مما كان سيسفر عن تكلمنا بصوت أقوى بكثير وأكثر اتحادا بشأن المبادئ الإنسانية الأكثر أهمية في سياق بند جدول الأعمال الذي ما فتئنا ناقشه خلال اليومين الماضيين (انظر A/ES-11/PV.7 و 11/PV.8).

وتقدر إريتريا مبادرة جنوب أفريقيا وكانت مستعدة لتأييد مشروع القرار A/ES-11/L.3، وهو النص الذي قدمته. ولدى النظر في المساعدة الإنسانية، من المهم التمسك بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية وأن تسترشد جميع الأعمال الإنسانية بالاحترام الكامل لتلك المبادئ. وعلى الرغم من الاختلافات الجيوسياسية بين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة وروسيا، والتي تترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة لأوكرانيا، تود إريتريا أن تشدد على أهمية كفالة أن تتخذ جميع الأطراف خطوات ملموسة لاحترام التزاماتها بموجب المبادئ الإنسانية الدولية لكي نرى تمتع جميع المدنيين من كل الجنسيات، بمن فيهم المواطنون الأفارقة، بالاحترام والحماية الكاملين.



السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):  
امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار دإط-٢/١١. ونكرر تأكيد موقفنا من النزاع الحالي كما أوضحناه خلال جلسة الدورة الاستثنائية الطارئة المعقودة في ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5).

ويساور جمهورية إيران الإسلامية قلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا وفي محيطها. ونكرر تأكيد موقفنا القائم على المبادئ بأنه يجب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، ونشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف احتراماً كاملاً المبادئ المكرسة الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونؤكد على وجوب الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية وضمان سلامة وأمن جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتكرر إيران مطالبتها بالوقف العاجل للأعمال العدائية وتخفيف حدة التوترات في النزاع الحالي وتشجع جميع الأطراف على معالجة شواغلها من خلال الحوار. ونؤيد المفاوضات الجارية بين الطرفين ونكرر نداءنا العاجل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع وفقا للقانون الدولي.

ونعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها يتضمن عناصر معينة تتجاوز نطاق الحالة الإنسانية في الميدان، كما أنه يفترق إلى آليات واقعية لمعالجة الجوانب الإنسانية للنزاع. وتشدد جمهورية إيران الإسلامية على أنه يجب الالتزام دائما بالطابع الإنساني للمساعدة وألا يسترشد تقديم هذه المساعدات إلا بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. ونحث جميع الأطراف على التعاون في النهوض بالاستجابة الإنسانية للحالة. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية كفالة توفير المساعدة الإنسانية وإيصالها بفعالية إلى المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين. وندعو إلى التيسير الفوري للنقل الآمن والطوعي والكرام لجميع المدنيين من اللاجئين والمشردين داخليا من المناطق المتضررة جراء النزاع.

وتحتل المسائل الإنسانية مكانة بارزة في السياسة الخارجية الإيرانية. ونعرب مرة أخرى عن استعدادنا للتعاون في تسبيق وتيسير

وتأيلند، من جانبها، تؤكد من جديد مسؤوليتها في إطار الجهود العالمية الجماعية للتخفيف من محنة المدنيين المتضررين. وقد قدمنا المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية وغيرها من الإمدادات الأساسية، من خلال جمعية الصليب الأحمر الأوكرانية. والسبيل الوحيد للتخفيف من العواقب الإنسانية للأزمة هو تسوية النزاع سلميا. وما زلنا نأمل في إحراز تقدم في الحوار الثنائي بين الطرفين المعنيين وفي بذل كل جهد ممكن لتحقيق تسوية سلمية للحالة.

**السيد حمود (الأردن):** صوت الأردن مؤيدا للقرار دإط-٢/١١ انطلاقا من موقفنا الداعي إلى احترام أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ويدعو الأردن كافة أطراف النزاع إلى وقف إطلاق النار والانخراط في مفاوضات فاعلة من أجل عودة السلام والاستقرار، وبما يؤدي إلى إنهاء المعاناة الإنسانية التي نشأت عن الأزمة وإلى عودة اللاجئين.

كما يدعو الأردن أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واجبة التطبيق أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك عدم استهداف المدنيين والمنشآت المدنية والالتزام بمبدأ الحرص، بما بقي المدنيين من ولايات الحرب. كما لا بد للأطراف أن تعمل على حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية دون عوائق أو شروط وأن توفر ممرات آمنة للمدنيين للخروج من المدن وبؤر النزاع.

يدعم الأردن الجهود الدبلوماسية المبذولة ودور الأمم المتحدة في التوصل إلى حل سياسي وسلمي ومستدام للنزاع، بما يحمي المصالح المشروعة لجميع الأطراف ويحفظ لأوكرانيا سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

وعلى الرغم من تصويت الأردن تأييدا للقرار دإط-٢/١١، فإنه يؤكد على أهمية التقصي وفحص أي ادعاءات بارتكاب خروقات للقانون الدولي الإنساني، حيث إن المسؤولية الدولية من مختلف جوانبها لا تنشأ بشكل مسبق، وإنما نتيجة الانتهاك الفعلي والموثق لأحكام قانون النزاعات المسلحة.

يوم. وقد حان الوقت لتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع من خلال الدبلوماسية والحوار والمفاوضات. وأود أن أؤكد ما قالته شقيقتي ماثو جويني، سفيرة جنوب أفريقيا، في بيانها اليوم. لا يوجد أبطال في الحرب. الأبطال الحقيقيون هم الذين يعملون من أجل إحلال السلام. لقد أدى الفشل في وقف حرب في أوروبا قبل ٧٦ عاما إلى مقتل ما بين ٧٠ مليون و ٨٥ مليون شخص في الحرب العالمية الثانية. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوقف هذه الحرب والتأكد من أنها لن تتحول إلى نزاع أوسع نطاقا. نحن في لبنان نعلم جيدا ثمن الحرب وعواقب النقاعس عن العمل على الأرواح وسبل العيش - لا في بلد واحد، بل في جميع أنحاء العالم. وأدعو جميع زملائي هنا إلى العمل كأبطال من أجل السلام، واليوم، بعد أن نغادر هذه القاعة، إلى الشروع في طريق جديد نحو قرار بتوافق الآراء يوحدهنا حول السلام. واليوم صفتت الجمعية العامة عندما اتخذ القرار دإط - ٢/١١. وأعتقد أن الاحتفال والانتصار الحقيقيين سيأتيان عندما نصوت لوقف هذه الحرب وإنهاء بؤس الشعب الأوكراني.

**السيد تلالاجو (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية):** صوتت ليسوتو تأييدا للقرار دإط-٢/١١، بدافع من رغبتنا العميقة في اتخاذ إجراء إنساني فورا، خاصة من أجل الأوكرانيين والأشخاص من جنسيات أخرى الذين يعانون نتيجة للحالة في ذلك البلد. ولذلك، فإن التركيز الأساسي لتصويت ليسوتو ينصب على العمل الإنساني وليس على أسباب النزاع أو أي عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى زيادة المعاناة أو تأجيلها أو إطالة أمدها. ويحدونا الأمل في أن ينصب التركيز بعد اتخاذ هذا القرار على الإنسانية والعمل. وكما حدث في تصويتنا السابق، تأييدا للقرار دإط-١/١١ في ٢ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.5)، استند موقف ليسوتو اليوم إلى احترامها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني والسلامة الإقليمية للدول. ونتمنى أن نشهد وقفا للأعمال القتالية، وحلا للنزاع بالوسائل السلمية، واستعادة للسلام في المنطقة.

تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في النزاع الحالي. وفي ذلك السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المعونة والمساعدة الإنسانية والحماية للاجئين.

وأخيرا، يأسف وفد بلدي لعدم منح الدول الأعضاء فرصة للتصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.3، الذي يركز على المسائل الإنسانية، وهو أمر تمس الحاجة إليه الآن. ولو طرح للتصويت، لصوتنا مؤيدين له.

**السيدة مدلي (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن خالص تعازي وفد بلدي في وفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. لقد كانت قائدة عظيمة، ورائدة، والأهم من ذلك، كانت نموذجا يحتذى به للعديد من النساء في الدبلوماسية والسياسة الخارجية، بمن فيهن أنا. لقد عرفتها شخصا مناصرة عظيمة للحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في لبنان.

لقد اتخذنا من فورنا القرار دإط-٢/١١، بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وصوت لبنان تأييدا له. وكنا نود أن نرى قرارا بشأن هذه المسألة المهمة يتخذ بتوافق الآراء والجمعية العامة متحدة بشأنه. ماذا نعمل الآن؟ وعليه، ماذا نحن فاعلون إذن؟ هل سينفذ القرار دإط-٢/١١؟ هل من المهم تسجيل نجاحات في التصويت بدلا من إحراز تقدم حقيقي في الميدان من خلال مساعدة النساء والأطفال المصابين بصدمات نفسية والذين يتطلعون إلينا لوقف هذه الحرب؟ هل يشعر المدنيون في أوكرانيا بالأمان بسبب اتخاذ هذا القرار اليوم؟ هل اقتربنا من الحل والسلام اليوم؟

لقد أخفقنا في أداء واجبنا في وقف ويلات الحرب. ونخذل المدنيين في أوكرانيا. إننا نخذل العالم، الذي يقف الآن على شفا أزمة غذائية واحتمالات الجوع والمجاعة. ويتردد صدى هذه الحرب في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان الأقل نموا والضعيفة التي لم تتعاف بعد من الجائحة والأزمة المالية. لقد حان الوقت لوقف فوري للأعمال القتالية. لقد حان الوقت للتخفيف من المحنة الإنسانية للمدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء، التي لا تزال تزداد سوءا يوما بعد

ثانياً، لم تكن مشكلتنا بشأن النص هي من شارك في تقديمه، بل من لم يشارك في تقديمه. وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، لدينا تقليد قوي يتمثل في التعامل مع الأزمات الإنسانية مع البلد المعني، ومن قدموا مشروع قرار جنوب أفريقيا هم من بين أقوى المدافعين عن ذلك المبدأ. ولذلك، فإن من المؤسف بصفة خاصة أن النص قد صيغ دون مشاركة أوكرانيا، بل والأهم أنه قدم منافسة مع القرار دإط-٢/١١، وهو القرار الإنساني الذي قدمته مجموعة من البلدان عبر الإقليمية مع أوكرانيا، واعتمده أغلبية ساحقة من الجمعية العامة.

لا يتطلب الأمر الكثير من الخيال ليضع أي منا نفسه مكان زملائنا الأوكرانيين. بلد تعرض للغزو ويعيش شعبه كارثة إنسانية. كيف يتوقع أي منا هنا من الأمم المتحدة أن تتصرف وتتخذ إجراء؟ هل نتوقع ونصر على التشاور معنا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فإن استنتاجنا لا يمكن إلا أن يكون أنه ينبغي عدم القيام بأي شيء بشأن أوكرانيا بدون أوكرانيا. وباعتبارنا بلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق، فإننا ممتنون لأن هذه أيضاً كانت الرسالة التي بعثنا بها اليوم من الجمعية العامة.

**السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):** تولي إسرائيل أهمية كبيرة لتمكين تقديم المساعدة الإنسانية من دون عوائق. ونرى أنه يجب بذل أقصى جهد لمنع وقوع إصابات بين المدنيين، لا سيما فيما بين السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. ولهذه الأسباب صوتت إسرائيل تأييداً للقرار دإط-٢/١١، الذي يجب فهمه على أنه ينطبق وفقاً لالتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي.

ولا تزال إسرائيل يساورها قلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتنامية في أوكرانيا وتبذل كل ما في وسعها لتقديم المعونة للمحتاجين. علينا التزامات تاريخية وأخلاقية ومعيارية بأن نكون جزءاً من الجهود الإنسانية. وفي ذلك الصدد، قدمت إسرائيل بالفعل أكثر من ١٠٠ طن من المساعدة الإنسانية لشعب أوكرانيا، بما في ذلك الإمدادات الطبية، والمولدات الكهربائية ونظم تنقية المياه، ومجموعات إمدادات المياه

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت. نستمع الآن إلى بيانات ما بعد اعتماد القرار.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** لقد اتخذنا من فورنا القرار دإط-٢/١١، بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. إنه نص متوازن يعكس بدقة الحالة الكارثية في الميدان. ويكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى وضع حد للكارثة الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. ويدعو روسيا إلى وقف عدوانها فوراً. وقد شارك في تقديم نص القرار، الذي جاء نتاجاً لمشاورات واسعة النطاق مع أوكرانيا والدول الأعضاء من جميع المناطق، ٨٠ بلداً واعتمده أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. إنه يبعث برسالة قوية جداً من الجمعية العامة، وهو ما تحتاجه أوكرانيا والأوكرانيون. ولهذا السبب أيضاً أيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاقتراح الإجرائي المقدم من أوكرانيا. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نقف متحدين دعماً للمبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

**السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي ببياني بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق: إستونيا وأيسلندا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

لقد صوتنا اليوم على عدم البت في مشروع القرار A/ES-11/L.3، المعنون "الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا" الذي قدمته جنوب أفريقيا. أود أن أتكم بوضوح. وبصفة عامة، تضمن مشروع قرار جنوب أفريقيا رسائل ومبادئ تؤيدها، بوصفنا مدافعين ثابتين عن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني. لكن قرار التصويت بعدم البت في مشروع القرار A/ES-11/L.3 لم يكن صعباً، لأسباب سبق ذكرها اليوم، ولكنها تستحق التكرار.

أولاً، لم تكن مشكلتنا بشأن هذا النص هي ما يتضمنه، بل ما لم يتضمنه. لقد ذكر أوكرانيا حصاراً. ومع ذلك، تتحمل روسيا وحدها المسؤولية عن الكارثة الإنسانية التي ناقشها اليوم، وروسيا وحدها قادرة على إنهائها. وتلك المسؤولية واضحة، ويجب أن تكون الرسالة التي نبعث بها من الجمعية العامة بنفس الوضوح.

والمشردون داخليا، فضلا عن غيرهم من المدنيين ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. وعلاوة على ذلك، يرحب وقد بلدي بأن القرار يقر بالعواقب المتعددة الأوجه للنزاع، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي المتزايد على الصعيد العالمي وكذلك الآثار التي يمكن أن تنجم عن حادثٍ محتمل يسببه القصف الذي تتعرض له البنية التحتية النووية الأوكرانية بالقنابل والقذائف.

وفي كلمته أمام المصلين في ساحة القديس بطرس صباح أمس، تحدث البابا فرانسيس في ذكرى العديد من ضحايا النزاعات، مذكرا بأنه لا يوجد نصر في الحرب. بالأحرى، نخسر كل شيء في الحرب، والحرب ليست سوى هزيمة ذاتية التدمير للجنس البشري. وفي مواجهة الموت والمعاناة اللذين يسببهما النزاع، يكرر الكرسي الرسولي دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنشاء ممرات إنسانية واحترامها، والنهوض بتركيز حقيقي وحاسم على المفاوضات الرامية إلى "الحل السلمي الفوري للنزاع"، على حد تعبير النص المعتمد. ويعرب الكرسي الرسولي مرة أخرى عن امتنانه للجميع، من الدول إلى الأفراد، الذين فتحوا بيوتهم وقلوبهم للفارين من النزاع، والذين يقدمون الغذاء والملبس والأدوية للمحتاجين والذين يعملون جاهدين لوضع حد لهذا النزاع.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. ووفقا لأحكام الفقرة ١٤ من القرار دإط-٢/١١، الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها، ترفع مؤقتا الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

في حالات الطوارئ، وأعدتة لفصل الشتاء. وافتتحت إسرائيل أمس مستشفى النجم الساطع الميداني في غرب أوكرانيا. وكما أشار رئيس الوفد الإسرائيلي في حفل افتتاح المستشفى، تأمل إسرائيل أن تضيء طريق اللاجئين المحتاجين إلى الرعاية الطبية. سنمد يد العون لهم، كما اعتادت إسرائيل دائما في هذه الأزمات. وتكرر إسرائيل دعوتها إلى وقف التصعيد والدخول في حوار. ونظرا لعلاقتنا الإيجابية مع كلا الطرفين، فإننا نساعد في جهود الوساطة لوقف هذه الحرب المأساوية. ونأمل ونصلي من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة بدلا من المزيد من المعاناة وسفك الدماء بدون داعي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

**رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):** يرحب الكرسي الرسولي باتخاذ القرار دإط-٢/١١، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

ويسر وقد بلدي أن يرى الوضوح الكبير الذي يشجب به القرار دإط-٢/١١ العواقب الإنسانية الوخيمة للنزاع؛ ويعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها؛ ويؤكد من جديد ضرورة حماية سلامة الأشخاص الفارين من النزاع والعنف وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية، من دون أي نوع من التمييز؛ ويدين بشدة أي هجمات على المدنيين والأعيان المدنية. ويشدد على الأثر الخاص للنزاعات المسلحة على النساء والأطفال، بمن فيهم اللاجئون